مصر - دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

ضمير الوطن

هيئة الرقابة الإدارية / الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

المرأة المصرية شريكة المجد وصانعة الغد

عدد خاص بمناسبة
اليوم العالمي للمرأة
الحقوق. العدالة. العمل

8 March 2026

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

مارس ٢٠٢٦

ضمير الوطن

عدد خاص - مارس ٢٠٢٦

مصر دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

EACA

مجلة ثقافية دورية متخصصة
تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
إعداد
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

الوزير/ عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

رئيس التحرير
وكيل أول. د/ محمد سلامة
مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية
لبحوث منع ومكافحة الفساد

مدير التحرير
وكيل. د/ علاء العوينى
نائب مدير الأكاديمية لمركز بحوث ودراسات
منع ومكافحة الفساد

مساعدا مدير التحرير
السيد / أحمد قمصان
عضو أ.م للقبول والامتحانات
بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

السيد /عماد زغلف
عضو أ.م للاتصال والعلاقات الدولية
بالاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

ساهم فى الإعداد
السيد/ أحمد شهاب
رئيس الإدارة المركزية للمركز الإعلامى
بهيئة الرقابة الإدارية

السيد/ أيمن طارق
عضو قطاع التعاون الدولى
بهيئة الرقابة الإدارية

السيدة / **هدير علاء الدين**
عضو الإدارة المركزية للمركز الإعلامى
بهيئة الرقابة الإدارية

المستشار الصحفى
أحمد أيوب

إخراج صحفى وجرافيك
مصطفى أبوستيت

الإصدار الرقمى الإلكتروني
باللغة العربية

Digital Edition
English version

L'Édition numérique
version française

إنه يوم، نسجل فيه تقديرنا للمرأة المصرية، التى طالما كانت شريان الحياة فى هذا الوطن، وشريكة حقيقية فى بناء أمجاده.إن الأم المصرية، ليست فقط الحاضنة لأبنائها؛ بل هى أيضا الحاضنة لهوية الوطن وتراثه الثقافى إنها القلب النابض، الذى يزرع قيم الحب والتسامح والانتماء، فى نفوس الأجيال فتنشئ جيلاً واعيًا، قادرًا على تحمل المسئولية ومواجهة التحديات. لقد حملت سيدات مصر هذا الوطن، فى سرائه وضرائه، وواجهن كافة التحديات، مدركات أنهن عماد الأسر، وأساس المجتمع، وصلب الحياة فى وطننا الكريم،وقد قلت دائمًا، وما زلت أكرر: إن المرأة المصرية كانت أساس بناء هذه الحضارة المصرية الراسخة، التى استمرت لآلاف السنين، بشموخها وبهائها ورقيها وسموها.

الرئيس

عبد الفتاح السيسى

كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي
خلال لقاء المرأة المصرية والأم المثالية
٢٢ مارس ٢٠٢٥

فى مسيرةِ الأوطانِ مَناراتٌ مُضيئةٌ تَصنعُ حضارتَها وتَخُطُّ تاريخَها، وبمناسبةِ الاحتفالِ باليومِ العالميِّ للمرأةِ نقفُ بإجلالٍ أمامَ مسيرةٍ إنسانيةٍ ممتدّةٍ ساهمت فيها المرأةُ بدورِها الجوهريِّ كشريكٍ أصيلٍ فى صناعةِ الحضارةِ، وكحارسةٍ للقيمِ النبيلةِ، وملهمةٍ للأملِ المنشودِ... إنَّ الاحتفالَ بالمرأةِ ليس مناسبةً عابرةً، بل هو تأكيدٌ يتجدّدُ دومًا من خلالِ إيمانٍ راسخٍ بدورِها الفاعلِ فى بناءِ الأوطانِ وصُنعِ المستقبلِ.

ولقد أثبتتِ المرأةُ عبرَ العصورِ المختلفةِ إلى جانبِ كونِها صاحبةَ العطاءِ المتدفّقِ ورهافةِ الأحاسيسِ تمتُّعَها بصلابةِ الموقفِ ونُبلِ المرادِ فى صُنعِ واقعٍ أفضلَ ومستقبلٍ مُشرقٍ.. وفى وطنِنا الغالى (مصرَ) سطّرتِ المرأةُ المصريةُ صفحاتٍ مُتلألئةً فى سجلِّ العملِ الوطنيِّ فى مُختلفِ المجالاتِ، فكانت الوزيرةَ والقاضيةَ والمُعلمةَ والطبيبةَ والمُبدعةَ وصانعةَ القرارِ منذُ عهودٍ سابقةٍ وصولاً إلى نماذجَ مُعاصرةٍ عزّزت مكانتَها كرمزٍ للإرادةِ والثقافةِ والمسئوليةِ.

وقد سعتِ الدولةُ المصريةُ فى ظلِّ تطبيقاتِ استراتيجيةِ التنميةِ المُستدامةِ (رؤيةِ مصر ٢٠٣٠) إلى أن تُعمِّقَ مدلولَ شعارِ (تمكينِ المرأةِ) إلى واقعٍ أكثرَ تأثيرًا كنهجٍ راسخٍ وسياسةٍ واعيةٍ، إيمانًا منها بأنَّ التنميةَ الشاملةَ لن تتحقّقَ إلاَّ بمشاركةٍ كاملةٍ للمرأةِ فى كافّةِ الميادينِ، وما تحقّقَ من مساهماتٍ وإنجازاتٍ داعمةٍ لدورِ المرأةِ من تشريعاتٍ ومبادراتٍ وطنيةٍ إنما هو خطوةٌ على الطريقِ تعقبُها خطواتٌ أُخرى تُضلّلُها العزيمةُ والثقةُ.

فى هذا العددِ التذكاريِّ.. نحتفى بقصصِ نجاحٍ مُلهمةٍ وإشارةً إلى تجاربَ رائدةٍ لكى نُجدّدَ العهدَ بأن تظلَّ المرأةُ فى قلبِ المشروعِ الوطنيِّ... شريكةً فى حاضرٍ مُتسارعٍ وصانعةً لمستقبلٍ أكثرَ عدلاً وازدهارًا.

الوزير / عمرو عادل

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

الأعداد السابقة

ضمير الوطن

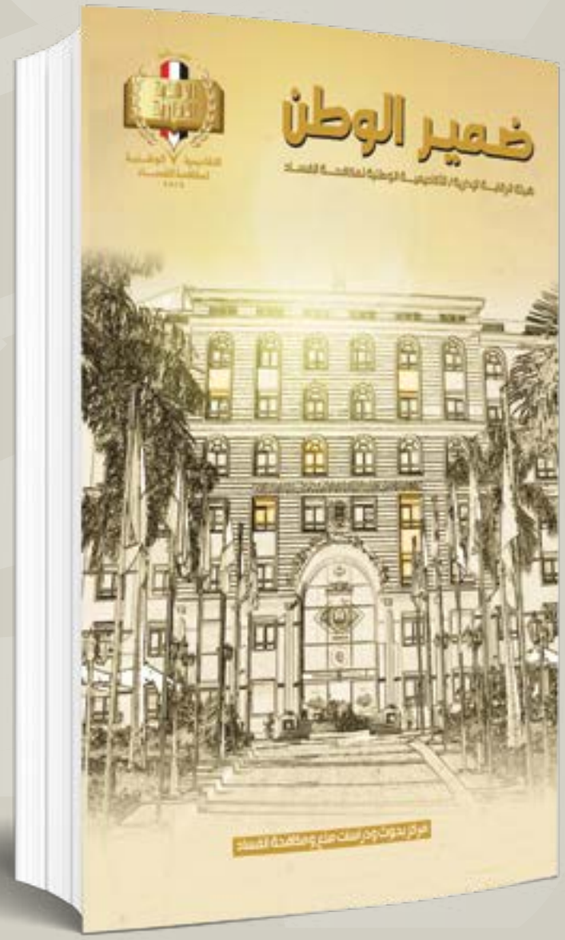

كافة أعداد مجلة ضمير الوطن منشورة على الموقع الالكترونى الخاص ببنك المعرفة المصرى

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

المحتوى

CONTENT

شريكة فى صناعة التاريخ وصياغة المستقبل

المرأة المصرية فى مسيرة الوطن

وكيل أول. د/ محمد سلامة

مقال رئيس التحرير

12

عهد المرأة الذهبي..

عقد التاريخ الذى لم تغلق صفحاته بعد!

د/ مايا مرسى

16

بين الحتمية والمخاطر المستجدة

التحوّل الرقمى كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته

أ.د/سليمة مسراتي

22

المرأة المصرية.. ضمير الوطن وصانعة التوازن

د/ ياسمين فؤاد

26

تمكين المرأة وتعزيز العدالة..

طريق المجتمعات نحو النزاهة والتنمية المستدامة

كريستينا ألبرتين

30

المرأة المصرية ضمير الوطن وصانعة الشخصية المصرية

المستشارة/ أمل عمار

34

المرأة المصرية نماذج ونجاحات

السفيرة/ نائلة جبر

40

دور الدولة المصرية فى تمكين المرأة

نظرة واقعية على الحاضر والمستقبل

أ.د/ شريفة فؤاد شريف

46

إرث طويل وطموحات مستقبلية

القيادة النسائية ليست استثناء

د/مريان قلدس

52

المرأة المصرية مصدر الإلهام وقوة المستقبل

د/ سلافة جويلى

58

عقد من التمكين وبداية مرحلة جديدة للمرأة المصرية وطنيًا ودوليًا

د/ياسمين موسى

64

تمكين المرأة الفلسطينية من البقاء إلى صناعة الصمود

رنا صلاح الدين

68

الرائدات المصريات.. مسيرة عطاء صنعت تاريخ وألهمت أجيال

ملامح للسير الذاتية

شريكة فى صناعة التاريخ وصياغة المستقبل

المرأة المصرية فى مسيرة الوطن

ضمير الوطن

خلق الله تعالى (آدم) عليه السلام ليكون الإنسان خليفة الله فى أرضه كتكليفٍ إلهيّ وكتشريفٍ ليقيم منهجَ الله بعبادته ويتحمل مسئولية (عمارة الأرض) بتسخير الموارد وبناء الحضارات، ولكى يستمر مُراد آية (الاستخلاف) كان لابد من وجود شريكٍ لآدم لتستقيم البشرية وتمتد؛ فخلق الله (حواء) من (ضلع آدم) فلم يكن ذلك الضلع أبدًا انتقاصًا لآدم، بل كان سبيلاً لدرء وحشته ومصدر سكنه واحتوائه والشريك الفاعل فى مواجهة تحديات الحياة لبناء المستقبل، ومن هنا تشكلت الفلسفة الأولى (لمنزلة المرأة) كتكامل فى الرسالة وتوازنٍ فى الوظيفة ومسئوليةٍ مشتركةٍ لإقامة الحضارة.

وكيل أول. د/ محمد سلامة
■ رئيس التحرير

وهذه الرؤية العميقة لا تنفصل فى مدلولها عن تاريخنا المصريّ القديم والمُعاصر، فلم تكُن المرأة على مر العصور كائنًا هامشيًا أو تابعًا بل كانت دومًا شريكًا فاعلًا منذ فجر التاريخ. فمصر ولا شك قد أنجبت للبشرية أعرق الحضارات الإنسانية، ومن ذات المُنطلق فقد حظيت الأساطير الميثولوجية المصرية القديمة بتواجدٍ فريدٍ للمرأة. فإذا كانت (إيزيس) هى مضرب المثل فى الوفاء والحكمة والمثابرة فى قصتها الخالدة وما تكبدته من مشاق فى سبيل عاطفتها الجياشة نحو (أوزوريس)، فإن القصة الواقعية للملكة (إياحُتب) أم الملك (أحمس) توضح المكانة الفعلية للمرأة فى مصر القديمة والتى حظيت بتقدير المصريين فى زمانها؛ فكَنَّ لها المصريون حبًا عظيمًا لتضحياتها من أجل الوطن ودورها المعضد للجهود الحربية لطرد الهكسوس ويكفيها تنشئتها لقائد عظيم ربَّته على رفعة الوطن وحُبهِ فصار مُحرِرًا لترابه وحاميًا لثغوره. وقد امتد أثر هذا التقدير لها حتى يومنا هذا من خلال ترديد اسمها ضمن أهازيج الاحتفال بقدوم شهر رمضان المبارك بعبارات تعنى الترحيب بها كالقمر(*) وقد تحورت تلك المناسبة ليستخدمها المصريون فى الترحيب بظهور الهلال فى بداية الشهر الفضيل.

> **يعد تكريم المرأة بمثابة تكريم للأسرة المصرية بكاملها حيث عُدت المرأة هى المدرسة الأولى للقيم المصرية الأصيلة ومصدر مشاعر الولاء والانتماء للدولة وحُب الوطن، وكونها هى من تزرع الأخلاق وتؤسس لدى النشء القدرة على المثابرة والإنجاز**

هذا وقد حظيت المرأة بمكانة روحية ذات دلالة رمزية عميقة، فالرمز (ماعت) يدل على الحق والعدالة، و(إيزيس) ترمز للتضحية والوفاء، و(نوت) حامية السماء، و(حتحور) رمزٌ للجمال والعاطفة، وهكذا يتضح ما بلغته النساء من قدرٍ وتبجيلٍ فى مصر منذ آلاف السنين.

هذا وقد مُنحت المرأة المصرية مكانةً اجتماعيةً وقانونيةً متميزةً فى مُختلف المناحى كالبيع والشراء وحق التملك، وفى الميراث والوصية، وشاركت فى الطقوس الدينية والإدارة، بل واعتلت عرش الحُكم فكانت الملكة (مريت نيت) هى أقدم الملكات عبر التاريخ منذ عهد الأسرة الأولى بمصر القديمة.

ومن بين أبرز الشواهد البارزة على هذه المكانة سيرة الملكة (حتشبسوت) التى حكمت مصر كسادس ملوك الأسرة السادسة عشرة ولمدة عقدين من الزمان، فأثبتت أن الحُكم لا ينحصر على جنسٍ بعينه، حيث أدارت البلاد بحكمةٍ واقتدار فرسخت مكانة الدولة من خلال تعزيز الاستقرار الداخلي، وتوسعت فى نشر العُمران ومدت روافد التجارة، وتركت آثارًا شاهدةً على ذلك العهد من الازدهار.

وباختلاف الأزمنة التى مرت على الدولة المصرية والتى تباينت فيها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما شكل أشكالًا جديدةً من السياقات والتحديات، إلا أن حضور المرأة ظل قائمًا. وفى مطلع القرن العشرين شهدت البلاد حراكًا اجتماعيًا وثقافيًا واسعًا كان له الأثر فى بروز دور المرأة فى مجالاتٍ عدة، كان أبرزها مجالات التعليم والثقافة والعمل العام، ولم تكن تلك الظواهر التى حظيت فيها المرأة هى بداية انطلاقٍ جديدٍ لدورها، بل كانت فصلًا من فصولها.

فقد أدركت الدولة المصرية الحديثة أن مشاركة المرأة أو تمكينها — بالمفهوم المعاصر — ليس على سبيل الترف أو المظهر الاجتماعى لإظهار التماشى مع مفاهيم الحداثة، بل من خلال إدراكٍ كاملٍ بأن تعليم المرأة ومساهماتها ينهض بالأسرة المصرية، بل وبالمجتمع بأكمله، فحين تشارك تتسع دوائر الرؤية، وحين تعمل يتعزز الاقتصاد، ويكتمل صُنع القرار. وكان هذا هو السبيل لتقتحم المرأة كافة المجالات كالتعليم والبحث العلمى ولتقود العديد من الجمعيات الأهلية المؤثرة وتعمل بالمؤسسات الصحفية، بل وتنشئ عددًا منها ويترأس عددٌ من إعلاميات جيل الرائدات عددًا من المناصب الهامة بمؤسسات إعلامية بارزة، كما برز عددٌ من الأديبات والكاتبات الصحفيات اللاتى ساهمن فى تجديد الخطاب والاهتمامات الثقافية بالدفاع عن قضايا المرأة والأسرة والقضايا المجتمعية؛ الأمر الذى أسهم فى إثراء الحوار الوطنى ووسع آفاق النقاش ومساحات الرأي، ورسخ ثقافة التعدد واحترام الاختلاف.

وكذلك كانت للمرأة ممارسات بارزة فى مجال الطب والعلوم بمختلف الأفرع بدءًا من الرعاية الصحية ومرورًا بعلم الذرة، وصولًا لعلوم الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات، فكانت هذه المشاركات بمثابة تأكيد على إبراز قيمتى العلم والرسالة فى آنٍ واحد، حيث تتميز المرأة بدمجها لنواحى الرعاية والعاطفة إلى جانب إنجاز العمل، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك مشاركتها فى العديد من حملات الرعاية الصحية والتوعية الاجتماعية مما انعكس على الأداء، وغلفها بجوانبَ إنسانيةٍ مؤثرةٍ ونتائجَ ملموسة.

ولا يقتصر عطاء المرأة المصرية على مجالاتٍ مَحددةٍ فحسب؛ فإلى جانب مجالى الزراعة والصناعة تمتد مساهماتها لمجالات الاقتصاد والإدارة وريادة الأعمال، حيث أثبتت التجربة أن مساهمة المرأة فى سوق العمل تدعم الاستقرار الاجتماعى وتنعكس إيجابًا على مُعدلات النمو، بل أن مشاركتها فى إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وخاصةً فى القطاع الإنتاجى يجعلها لا تضيف إلى دخل أسرتها فقط، بل تسهم فى زيادة معدلات الناتج القومى وتدفع عجلة التنمية للدولة، وهكذا يصبح تمكين المرأة خيارًا استراتيجيًا لاستثمار نصف الطاقة البشرية بالمجتمع.

وعلى المستويين الإقليميين العربى والإفريقى نجد أيضًا أدوارًا متلألئة لعظيماتٍ أسهمن بدورٍ فاعلٍ فى صُنع تاريخ التحرر الوطنى كحضورٍ مميزٍ فى ساحات النضال ضد الاستعمار وآثاره، وكذلك كان للمرأة بصماتٌ واضحةٌ فى ميادين التعليم والصحة والعمل العام، حيث اقتحمت العديد من المجالات لتؤدى عملها بصدقٍ وإخلاص، ويعبر هذا الامتداد الإقليمى لوحدة التوجهات ووحدة الغايات لدور المرأة فى المنطقة عن أن قضيتها ليست شأنًا محليًا فحسب، بل هى جزءٌ من مشروعٍ واسعٍ لتحقيق النهضة المتشحة بالعدالة والكرامة والمساواة.

غير أن الاحتفاء بالمرأة لا ينبغى أن يقتصر على استعراض الواجهة المضيئة لما تحقق من خلال مساهماتها، بل يجب أن يقودنا للوعى الكامل بالتحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون الاستفادة من تحقيق كامل الاستفادة من طاقات نساء الوطن والمنطقة، حيث يستوجب لتحقيق العدالة المنشودة فى حقهن مواصلة العمل لإزالة كافة العوائق التى تحول دون التوصل لأقصى استفادة من مشاركاتهن عبر سياساتٍ تعليميةٍ وتوظيفيةٍ عادلة، ووضع وتعديل تشريعاتٍ منصفةٍ وبرامجَ تمكينٍ فعالةً فى وجود رؤية إعلامية تكرس قيم الاحترام والتكافؤ.

إن إصدار هذا العدد تكريمًا للمرأة يأتى ضمن سياقٍ متكاملٍ تسوقه الدولة المصرية كحقٍ مجتمعيٍ تجاهها، ولم يكن أبدًا مظهرًا من مظاهر الاحتفاء اللحظى ذو الرمزية المحدودة بل هو رسالة تقدير وعرفان للتأكيد على مكانتها وقدرها، وتأكيدًا على وجود قضاياها ضمن الأولويات الوطنية للدولة، كما أردنا أن يكون منبرًا للأصداء والإطلالات التى تبرز تاريخها وحاضرها وإنجازاتها عبر العصور لتستشرف آفاق مستقبلها ضمن مساحة رحبة من التفكير والحوار، وتجديد العهد لها بالالتزام بمبادئ العدالة والتقدير.

كما يُعد تكريم المرأة بمثابة تكريم للأسرة المصرية بكاملها حيث عُدّت المرأة هى المدرسة الأولى للقيم المصرية الأصيلة ومصدر مشاعر الولاء والانتماء للدولة وحُب الوطن، وكونها هى من تزرع الأخلاق وتؤسس لدى النشء القدرة على المثابرة والإنجاز، كما أنها شريكٌ رئيسيٌ فى مواجهة التحديات الأسرية، فإذا كانت الدولة تدار بالسياسات والبرامج، فإن القيم والأخلاق هى الجدران التى تحمى هذه الإنجازات والجهود.

وباستشراف المستقبل ننظر للغد بتفاؤلٍ وثقةٍ لنمهد للأجيال القادمة من الفتيات أن يملكن طموحًا وإرادةً فى ظل توزيعٍ عادلٍ لكافة الفرص، وتوسيع دائرة المشاركة فى أجواءَ رحبةٍ تغذيها القدرات المتنوعة من الإبداع والابتكار. فالحاجة المُلحة لكل عقلٍ مبدعٍ من الشباب والشابات وكل يدٍ عاملة تُشكل ضرورةً لا اختيارًا ضمن خضم هذا العالم التكنولوجى المتسارع، ووسط أجواءَ تنافسيةٍ حادةٍ وظهور الصراعات التى تؤثر بشدة على القدرات التصديرية، وتربك خطوط الملاحة الدولية، وتعوق سلاسل الإمداد للعمل بانتظام؛ مما يعزز إسهامات المرأة لصياغة مستقبلٍ أكثر توازنًا بفتح آفاقٍ جديدةٍ للتنمية المستدامة.

وفى الختام نؤكد أن الحضارة المصرية التى أنارت للعالم الطريق كأقدم وأهم الحضارات وكذلك نهضة المصريين عبر التاريخ كان سبيلها هو تآزر جهود أبنائها من رجالها ونسائها وإيمانهم بدور العلم والعمل لتتجسد الشراكة الحقيقية فى كافة الميادين ليشرق مستقبل الوطن بمسيرتهما جنبًا إلى جنب كمسيرة بناء لا تعرف إلا العزيمة والإخلاص، وبإيمانٍ كامل أن الإنسان المصرى - رجلًا كان أو امرأة — هو أثمن ثروات الدولة المصرية.

تمثال نهضة مصر يمثل الوطن كامرأة تستند على تاريخ عظيم وممتد «المثال: محمود مختار ١٩٢١»

(*) يذكر الباحثون أن اسم الملكة (إياح حُتب) يعنى (قمر الزمان) وكان المصريون القدماء يرددون أغنية (وحوى يا وحوى إيّاحه) للترحيب بالملكة ثم تبدل استخدامها فيما بعد لدى المصريين لتستخدم فى الترحيب برؤية هلال شهر رمضان.

سيدات مصر يمارسن حقوقهن الدستورية من خلال الإدلاء بأصواتهن فى الانتخابات البرلمانية

عهد المرأة الذهبى..

عقد التاريخ الذى لم تغلق صفحاته بعد!

أسعد وأتشرف أن أكون ضيفة مجلة «ضمير الوطن»، والتى تحتفى باليوم العالمى للمرأة فى هذا العدد المميز، ومن هنا تنساب من بين يدى الكثير من المعانى والكلمات التى تعبر عن تقديرى لكل امرأة، أجد قلمى رشيقًا مسرعًا يسابق السطور فى فخر، ويشق الطريق بين ذكريات وقرارات ونجاحات، لأقص إليكم من الشاطئ الآخر رواية أعظم القصص فى عقد عنونته دائمًا بـ«العقد الذهبى للمرأة المصرية».

ضمير الوطن

د/مايا مرسي
■ وزيرة التضامن الاجتماعى

ماذا كان للمرأة قبل عقد من الزمان؟

فى التاريخ المصرى وحكاياته؛ كان للمرأة المصرية أثرٌ لا يندمل، فشهد التاريخ أن الحضارة المصرية سبقت حضارات الشرق القديم فى تولى المرأة مناصبَ عليا، فكانت كاهنة لأكبر معبودات مصر، وملكة شاركت زوجها الملك فى إدارة شئون البلاد، أو وصية على العرش، أو ملكة انفردت بالحكم؛ فضلا عن دورها الذى تعج به جدران المعابد كأمٍ وزوجةٍ مؤثرة فى سياق الأحداث، وعلى عكس ما يشيعه البعض؛ وهب الله سبحانه وتعالى للمرأة دورها وأهميتها فى كافة مناحى الحياة، وحملت الكتب السماوية، تقديرًا للمرأة وقوتها وتمكينها، حدثها الله فى كتابه العزيز، وأبرز دورها مع الرسل والأنبياء؛ دعا سيدنا آدم أن يدخل هو وزوجته الجنة، أوحى لأم موسى أن ترضع ابنها وتضعه فى اليم، وأرسل لمريم ابنة عمران هبة من السماء ومعجزة إلى الأرض، وجسدت قصة السيدة هاجر بين الصفا والمروة أعظم تكريم إلهى للمرأة؛ حيث لم يجعل الله من سعيها مجرد حادثة عابرة، بل صيرها ركنًا خالدًا وشعيرة لا يكتمل حج المسلم ولا عمرته إلا بمحاكاتها، يقتفون أثر خطوات امرأة وحيدة صابرة، وأجرى «زمزم» تحت قدمى ابنها لتظل قصتها نبعًا يرتوى منه المؤمنون ماديًا وروحيًا إلى يوم الدين.

وفى العصر الحديث؛ كتبت المرأة لنفسها قوة وقدرة، فخرجت نساء مصر يدًا بيد مع رجالها فى ثورة ١٩١٩، وكان لها دور فى تنمية وتطوير الثقافة والفنون والعلم والأدب على مدار عقود عدة، حتى جاء عام ٢٠١٢ حين حاولت هذه الفئة الضالة بالدين؛ أن تطمس نساء مصر وتضيع هوية البلاد؛ ليدافعن عن بلادهن فى كل ربوع مصر فى ٢٠١٣ لتنتهى هذه السطوة الضالة، بفضل رجال مصر ونسائها وقواتها البواسل.. لتسطر مصر بداية عقدٍ ذهبيّ للمرأةِ المصرية.

اليوم نشهد أن مصر بجمهوريتها الجديدة؛ فى ظل قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ قد أعادت للمرأة المصرية رونقها وبهاءها، إرادةٌ سياسيةٌ أرست أسسًا قويةً، ووضعت دائما «ختم المساواة»؛ ففعّلت حق المرأة الدستوري، وضمنت لها تشريعات منصفة، وانتقل الدستور المصرى ٢٠١٤ من مرحلة «منع التمييز» إلى مرحلة «الالتزام بالتمكين»، مما جعل حقوق المرأة جزءًا أصيلًا من كيان الدولة القانوني.

ووصلت المرأة لجميع المناصب دون تمييز، وعززت قدرات المرأة القيادية، ومشاركتها فى سوق العمل، وعززت الشراكات مع القطاع الخاص، واستحدثت آليات لحمايتها من العنف، وإدماج المرأة فى جميع السياسات والبرامج، لتؤكد بما لا ريب فيه؛ أن تمكين المرأة جزء لا يتجزأ من عقيدة الدولة المصرية فى الجمهورية الجديدة.

> **مصر بجمهوريتها الجديدة؛ فى ظل قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ قد أعادت للمرأة المصرية رونقها وبهاءها، إرادةٌ سياسيةٌ أرست أسسًا قوية، ووضعت دائما «ختم المساواة»؛ ففعّلت حق المرأة الدستوري، وضمنت لها تشريعات منصفة**

وأضحت القيادات النسائية فى العصر الحالى الركيزة الأساسية فى صياغة المشهد التنموي، حيث لم يعد دورهن مجرد تمثيل رمزي، بل تحول إلى قيادة فعلية للملفات الاستراتيجية والحيوية.. ففى ظل الإرادة السياسية الداعمة، اقتحمت المرأة المصرية مجالات لم تتقلدها من قبل، من مقاعد القضاء إلى الحقائب الوزارية النوعية، مثبتة كفاءة استثنائية فى إدارة الأزمات ووضع الخطط القومية.

إن ما يميز هذا «العصر الذهبي» هو الانتقال من ثقافة «المطالبة بالحقوق» إلى واقع «ممارسة الصلاحيات»، حيث تلعب القيادات النسائية اليوم دورًا هامًا فى صياغة القوانين التى تضمن استدامة هذا التمكين، وتعمل كنماذج ملهمة تعيد صياغة وعى الأجيال الجديدة حول قدرة المرأة على القيادة بذكاء، وحزم، ورؤية مستقبلية ثاقبة.

ونحن اليوم لا نتحدث فقط عن نساء يعملن ويقدمن نجاحات لافتة؛ بل عن نساء يقُدن منظومات؛ فى الصحة،

النائبات المصريات يترأسن الجلسة الافتتاحية لانعقاد البرلمان المصرى - يناير ٢٠٢٦

والتعليم، والطاقة، والاتصالات، والتمويل، وأثبتت المرأة فى مصر والعالم العربيّ أنها ليست مجرد مستخدم للتكنولوجيا، بل مطوّرة، مبتكرة، وصاحبة حلول تسهم فى بناء اقتصاد رقمى أكثر شمولًا.

وإذا كان لنا أن نزهو بتمكين المرأة؛ فإن هذا العقد أمد المرأة المصرية بمظلة حماية اجتماعية هى الأكبر فى كل التاريخ المصرى الحديث؛ مظلة أمان اجتماعى امتدت إلى القاعدة الأوسع من نساء مصر فى القرى والمناطق الريفية، وفى وزارة التضامن الاجتماعى ننظر إلى الحماية الاجتماعية كحق إنسانى، عندما نوصّل دعمًا ماليًا، عندما نعلّم وندرب سيدة فى قرية بسيطة عندما نطور عمل المرأة وننميها معرفيًا وتكنولوجيًا، فنحن لا نمنحها أداة، بل نمنحها كرامة وفرصة واستقلالًا.

> **فى العصر الحديث؛ كتبت المرأة لنفسها قوة وقدرة، فخرجت نساء مصر يدًا بيد مع رجالها فى ثورة ١٩١٩، وكان لها دور فى تنمية وتطوير الثقافة والفنون والعلم والأدب على مدار عقود عدة**

يقف قطار برنامج تكافل وكرامة اليوم أمام بيوت أكثر من ٤,٧ مليون أسرة مستفيدة، تمثل السيدات أكثر من ٧٥٪ من مستفيدى برامج «تكافل وكرامة»، بينهن مئات الآلاف من السيدات اللواتى تحولن من مستفيدات إلى صاحبات مشروعات صغيرة رقمية، ويُمثل برنامج «تكافل وكرامة» طفرة نوعية فى مفهوم الحماية الاجتماعية، حيث لم يعد مجرد دعم نقدى عابر، بل أصبح أداة استراتيجية لـ«التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة المصرية»، فمن خلال توجيه الدعم للأم بصفتها «محور الأسرة»، منح البرنامج المرأة استقلالية مالية وقدرة على اتخاذ القرار داخل المنزل، مما ساهم فى تعزيز دورها القيادى فى إدارة الموارد.

كما اشترط البرنامج استمرار الأبناء فى التعليم والمتابعة الصحية الدورية، مما جعل المرأة حارسةً لمستقبل جيل كامل، وحولها من متلقية للمساعدة إلى شريكة فى التنمية المستدامة، الأمر الذى ساعد فى الحد من ظاهرة تأنيث الفقر ورفع وعى النساء بحقوقهن الصحية والقانونية فى المناطق الأكثر احتياجًا.

كما تم تقديم تمويل لأكثر من مليون سيدة لإقامة مشروعات بتكلفة تصل إلى ٤ مليارات جنيه، بالإضافة لأكثر من ٧٣٠ مليون جنيه كانت لمشروعات «مستورة» لأكثر من ٣٠ ألف سيدة.

نؤمن أن حماية المرأة هى حماية لوطن بأكمله..

وفى هذا الإطار، أطلقت الحكومة المصرية «برنامج المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي» لدعم جهود التمكين الاقتصادى والشمول المالى للفئات الأكثر احتياجا، تجمع ما بين التمويل متناهى الصغر، التأمين، والتدريب التقني، وتفتح المجال للمرأة كى تكون منتجة فى الاقتصاد الرقمى لا مستهلكة فقط؛ فنحن لا نمنحها «مساعدة»، بل نمنحها مفاتيح المستقبل.

فى مصر، المرأة ليست ملفًا.. بل محركًا للتنمية

ومن مصر، من قلب التاريخ، من أرضٍ عرّفت العالم الحضارة والعلم والفن؛ نؤكد أن تمكين المرأة ليس هدفًا، بل عملية بناء وطن؛ فكل امرأة تتعلم، تعمل، وتبتكر، تفتح بابًا جديدًا فى جدار المستقبل، وكل فتاة نمنحها فرصة اليوم؛ ستصبح قائدة ملهمة غدًا.. فنحن كمصريين نصطف جميعًا جنبًا إلى جنب لا لنواكب المستقبل.. بل لنقود المستقبل..

> **وصلت المرأة لجميع المناصب دون تمييز، وعززت قدرات المرأة القيادية، ومشاركتها فى سوق العمل، وعززت الشراكات مع القطاع الخاص، واستحدثت آليات لحمايتها من العنف**

نقوده لأننا آمنّا بالإنسان، وآمنّا بالمرأة بوصفها قلب هذا الوطن وعقله وضميره الحي، نقوده لأننا أدركنا أن الاستثمار الحقيقى

استفادة أكثر من ٤,٧ مليون أسرة من برنامج تكافل وكرامة

نشر ثقافة الادخار لدعم الاستقلال الاقتصادى للمرأة ضمن «حياة كريمة»

ليس فى الحجر، بل فى البشر، وأن كل خطوة تخطوها امرأة مصرية إلى الأمام، هى خطوة تتقدم بها الدولة المصرية بأكملها، نقوده لأننا اخترنا أن تكون العدالة الاجتماعية واقعًا معاشًا لا شعارًا مرفوعًا، وسياسة عامة لا استثناءً عابرًا.

واليوم، ونحن نحتفى باليوم العالمى للمرأة، لا نحتفى بإنجازاتٍ تحققت وانتهت، بل بمسارٍ ممتد، وبإرادةٍ مستمرة، وبحلمٍ وطنيٍّ لا يعرف التراجع، نحتفى بكل أم صابرة، بكل عاملة مجتهدة، بكل قائدة شجاعة، بكل فتاة تؤمن أن لها مكانًا مستحقًّا تحت شمس هذا الوطن.

> **«تكافل وكرامة» اليوم أمام بيوت أكثر من ٤,٧ مليون أسرة مستفيدة، تمثل السيدات أكثر من ٧٥٪ من مستفيدى برامج «تكافل وكرامة»، بينهن مئات الآلاف من السيدات اللواتى تحولن من مستفيدات إلى صاحبات مشروعات صغيرة رقمية**

إن المرأة المصرية لم تكن يومًا على هامش التاريخ، ولن تكون يومًا على هامش المستقبل، هى صانعة الحضارة، وحارسة الهوية، وشريكة القرار، وركيزة التنمية، ومع كل سياسة منصفة، وكل تشريع عادل، وكل فرصة حقيقية تُمنح لها، تكتب المرأة فصلًا جديدًا فى قصة مصر الحديثة.

ومن هنا، نُجدّد العهد.. أن نظل منحازين للعدالة.. مؤمنين بالمساواة.. داعمين للتمكين الحقيقي.. حريصين على أن تصل الفرص إلى كل امرأة.. فى المدينة والقرية، فى الوادى والصعيد، فى الحاضر والمستقبل. فهذه مصر... وتلك نساؤها...وهذا عقدها الذهبي.. الذى لم يُغلق صفحته بعد.

سميرة موسى

أول عالمة ذرة مصرية
وأول معيدة فى كلية العلوم بجامعة فؤاد الأول «جامعة القاهرة حالياً»

٣ مارس ١٩١٧ - ١٥أغسطس ١٩٥٢

اشتهرت بلقب «ميس كورى الشرق» لتفوقها فى الفيزياء النووية وسبقها العلمي. عملت معيدة بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول «جامعة القاهرة حالياً»، وقامت بأبحاث متقدمة فى جامعة كاليفورنيا سعت من خلالها إلى توظيف الطاقة الذرية لأغراض سلمية تخدم الطب والزراعة والصناعة. ارتبط اسمها بالدفاع عن حق الشعوب فى الاستفادة من العلم النووى دون احتكار، وبالتزامها الوطنى الذى جعل رحيلها المبكر موضع تساؤل وتقديرات واسعة لقيمتها العلمية.

أتمنى أن يصبح علاج
السرطان مثل الأسبرين

سميرة موسى

لطيفة النادى

هى أول امرأة مصرية وعربية وأفريقية
تحصل على رخصة طيران، وذلك فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٣٣

٢٩ أكتوبر ١٩٠٧ - ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢

أضحت رمزًا مبكرًا لدخول المرأة المجالات التقنية والمهنية غير التقليدية. التحقت بنادى الطيران المصرى وحصلت على رخصة الطيران عام ١٩٣٣، لتصبح أول مصرية تقود طائرة بمفردها فى زمن كان ظهور المرأة فيه فى الفضاء العام محدودًا. استُقبلت تجربتها بإعجاب واسع فى الصحافة المصرية والعالمية آنذاك، وأسهمت فى تغيير الصورة النمطية عن قدرات المرأة وإمكاناتها.

الحرية هى السبب الحقيقى
الذى دفعنى إلى الطيران

لطيفة النادى

بين الحتمية والمخاطر المستجدة

التحوّل الرقمى كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته

ضمير الوطن

بمناسبة اليوم العالمى للمرأة يسعدنى أن أتوجه إلى كافة نساء الجزائر والمنطقة العربية بأصدق عبارات التهانى وأطيب التمنيات، راجية لكن دوام الصحة والعافية ومزيدًا من النجاح والسؤدد والتوفيق فى مساركن المهنى والشخصي.
إن المرأة الجزائرية كانت ولا تزال مثالاً فى التفانى والإصرار، وحاضرة بقوة فى مختلف مجالات الحياة، تسهم بكفاءتها وعزمها فى خدمة المجتمع وبناء الوطن.
وبهذه المناسبة، أجدد تقديرى لكل ما تقدمه المرأة الجزائرية والعربية من جهود وتضحيات بكل نزاهة وإخلاص، متمنية لكن مزيدًا من التألق والنجاح فى مسيرة الابداع والعمل.
وبدعوة كريمة من مجلة ضمير الوطن أشاركن وأشارك قراء المجلة هذا المقال حول دور التحول الرقمى فى التصدى للفساد.

أ.د/سليمة مسراتي

■ رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته -الجزائر

أضحى التحوّل الرقمى فى الإدارة العمومية أحد أبرز الخيارات الاستراتيجية التى تبنتها الدول الحديثة فى إطار سعيها إلى تحسين الأداء الإداري، وتبسيط الإجراءات، وترشيد استخدام الموارد المالية والبشرية، وتعزيز الشفافية وجودة الخدمة العمومية. ولم يعد هذا التحول مجرد تحديث تقني، بل مسارًا إصلاحيًا شاملًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الحكامة الرشيدة، والديمقراطية الإدارية، ومكافحة الفساد.

وتُعد الإدارة الرقمية أداة فعّالة للحد من مظاهر الفساد الإدارى والمالي، لاسيما من خلال تقليص الاحتكاك والتدخل المباشر بين الموظف والمواطن، وتوحيد الإجراءات، والحد من السلطة التقديرية غير المقننة، فضلًا عن إرساء أثر رقمى دائم وقابل للتتبع والمراقبة. وقد دفع هذا الدور المتنامى للتحول الرقمى العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى إدماجه ضمن صلب سياساتها العمومية واستراتيجياتها الرامية إلى تعزيز النزاهة والشفافية فى تسيير الشأن العام.

وفى هذا السياق، كرّست اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هذا التوجه، من خلال دعوتها الصريحة إلى توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة، والوقاية من الفساد فى القطاعين العام والخاص. وقد شكّلت هذه الاتفاقية مرجعية دولية أساسية دفعت الدول الأطراف إلى إعادة التفكير فى نماذج إدارتها التقليدية، والانتقال التدريجى نحو الإدارة الرقمية.

وانسجامًا مع هذه الالتزامات الدولية، أطلقت الجزائر فى شهر يوليو ٢٠٢٣ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٧، تحت رؤية واضحة مفادها: «من أجل جزائر مناهضة للفساد قائمة على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة». وقد جاءت هذه الاستراتيجية فى سياق إصلاحى شامل يهدف إلى تحديث الإدارة العمومية، وتحسين جودة الخدمة العمومية، وترسيخ أسس الحكامة الرشيدة.

وقد تميزت الاستراتيجية الجزائرية للوقاية من الفساد بطابعها الشمولي، إذ تضمنت خمس غايات أساسية، وسبعة عشر هدفًا استراتيجيًا، وستين تدبيرًا تنفيذيًا، شكّل التحول الرقمى أحد أعمدتها المحورية. وفى هذا الإطار، خُصِّص حيز معتبر من التدابير لرقمنة الخدمات والإجراءات الإدارية، بهدف تخفيف العبء الإداري، وتبسيط المسارات الإجرائية، وتقليص آجال معالجة الملفات، وتعزيز الشفافية، والحد من فرص الفساد، وذلك انسجامًا مع السياسة العامة للحكومة الرامية إلى الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية.

غير أن التجارب المقارنة أظهرت أن اعتماد الإدارة الرقمية، رغم ما يتيحه من فرص، لا يخلو من مخاطر حقيقية، خاصة فى ظل غياب الضوابط التقنية والقانونية والبشرية الكفيلة بتأمينه. فقد أفرزت بعض الممارسات انحرافات لا يمكن تصنيفها إلا ضمن دائرة الفساد الإدارى والمالي، مما أوجد مفارقة خطيرة مفادها أن الأداة التى أُنشئت لمحاربة الفساد قد تتحول، إذا أسيء استخدامها، إلى وسيلة لارتكابه بأساليب أكثر تعقيدًا وخفاءً.

> **الفساد الرقمى أكثر خطورة من الفساد التقليدي، نظرًا لسرعته وطابعه العابر للحدود، إذ يمكن ارتكابه فى زمن قياسى وعبر أقاليم ودول متعددة، مما يجعل آثاره تمتد من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد العالمي. كما يتميز بدرجة عالية من السرية والخفاء**

وقد أصبح التلاعب بالمعطيات الرقمية، سواء بالزيادة أو النقصان، أحد أبرز صور الفساد الرقمي، حيث تُستغل نظم المعلومات والمنصات الرقمية والخوارزميات لتوجيه القرارات أو المنافسة لفائدة أشخاص أو مؤسسات معينة مقابل منافع غير مشروعة. وتظهر هذه الممارسات بوضوح فى مجالات حساسة، مثل مسابقات التوظيف فى الوظيفة العمومية، وإبرام الصفقات العمومية، ومنح الاعتمادات والرخص، بما يمسّ بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة.

كما برزت مخاطر جسيمة تتعلق بالمعطيات ذات الطابع الشخصي، التى أصبحت عرضة للتسريب أو الاستغلال غير المشروع لفائدة بعض المتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذى لا يمس فقط بحقوق الأفراد، بل يقوّض الثقة فى الإدارة الرقمية ككل. وفى هذا السياق، ظهرت مفاهيم جديدة فى أدبيات مكافحة الفساد، من بينها الرشوة الرقمية، التى تتجسد فى تسهيل إجراءات أو إصدار قرارات مقابل تحويلات مالية إلكترونية، أو استخدام محافظ رقمية ووسائط دفع حديثة.

ولم تسلم جريمة تبييض الأموال بدورها من آثار التحول الرقمي، إذ شهدت تطورًا نوعيًا من خلال ما يُعرف بتبييض الأموال الرقمية، حيث يتم إدماج عائدات الفساد فى النظام المالى الرقمي، ثم تحويلها إلى عملات مشفّرة أو أدوات مالية رقمية أخرى، بما يصعّب عمليات التتبع والملاحقة القضائية.

> **تميزت الاستراتيجية الجزائرية للوقاية من الفساد بطابعها الشمولي، إذ تضمنت خمس غايات أساسية، وسبعة عشر هدفًا استراتيجيًا، وستين تدبيرًا تنفيذيًا، شكّل التحول الرقمى أحد أعمدتها المحورية**

ويُعد الفساد الرقمى أكثر خطورة من الفساد التقليدي، نظرًا لسرعته وطابعه العابر للحدود، إذ يمكن ارتكابه فى زمن قياسى وعبر أقاليم ودول متعددة، مما يجعل آثاره تمتد من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد العالمي. كما يتميز بدرجة عالية من السرية والخفاء، ويصعب اكتشافه دون توفر أجهزة متخصصة وكفاءات عالية فى مجالات المعلوماتية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، فضلًا عن تعقيده القانونى باعتباره جريمة عابرة للحدود.

وقد شددت العديد من الدراسات والملتقيات الدولية على أن نجاح التحول الرقمى فى مكافحة الفساد يظل رهينًا بتعزيز الأمن الرقمى وبناء الثقة فى المنصات الرقمية. وفى هذا الإطار، برزت الدعوة إلى الاستثمار فى البنية التحتية الرقمية، واعتماد الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، وبناء منظومات قوية للأمن السيبراني، إلى جانب إخضاع التعاملات الرقمية لنظم التدقيق الإلكتروني، واعتماد تقنيات البلوك تشين فى تسيير المشتريات والصفقات العمومية، لما توفره من شفافية وعدم القابلية للتلاعب.

إن ضمان إدارة رقمية لا تعيد إنتاج الفساد يتطلب توافر ثلاث دعائم أساسية ومتكاملة: بنية تقنية قوية تضمن استقرار وجودة الخدمات الرقمية، وعنصرًا بشريًا مؤهلًا قادرًا على التسيير الرشيد للأنظمة الرقمية، ومنظومة قانونية حديثة تواكب الانتقال من الإدارة الورقية إلى الرقمية وتؤطر الاستخدام المشروع للتكنولوجيات الحديثة.

وعليه، فإن التحول الرقمي، رغم كونه خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه فى الوقاية من الفساد ومكافحته، لا يحقق أهدافه المنشودة إلا إذا أُحسن إدماجه ضمن رؤية شمولية واستباقية، تجعل من الرقمنة رافعة حقيقية للنزاهة والشفافية والحكامة الرشيدة، لا مجرد أداة تقنية قد تُستغل لإعادة إنتاج الفساد بأشكال أكثر تعقيدًا وخفاءً.

وفى الختام للنساء العربيات

كل التحية وفى كافة أرجاء المعمورة إحتفاءًا باليوم العالمى للمرأة بصفتها شريكًا أساسيا فى بناء مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا.

عائشة راتب

أول سفيرة مصرية
وأول وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية

٢٢ فبراير ١٩٣٨ - ٤ مايو ٢٠١٣

من رائدات القانون والدبلوماسية فى مصر، وأول سيدة تُعين سفيرة لمصر فى الخارج. عملت كأستاذة للقانون العام، وأسهمت فى تطوير الفكر القانونى من خلال أبحاثها فى مجالات الدستور والحقوق والحريات العامة، قبل أن تلتحق بالسلك الدبلوماسي. عُينت سفيرة لمصر فى الدنمارك وألمانيا، لتفتح الباب أمام مشاركة المرأة المصرية فى العمل الدبلوماسى وتمثيل الدولة فى المحافل الدولية.

> المرأة المصرية كانت
> على مستوى (٦ أكتوبر)
>
> عائشة راتب

حكمت أبو زيد

أول وزيرة فى تاريخ مصر

١٩٢٢ - ٣٠ يوليو ٢٠١١

وصفها عبد الناصر بـ«قلب الثورة الرحيم» تولت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦٢، لتفتح الباب أمام وجود المرأة فى الصف الأول لصنع القرار الحكومي. اشتهرت بلقب «وزيرة الفقراء» نتيجة برامجها الاجتماعية الواسعة، خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، إذ أشرفت على خطط رعاية أسر الجنود والمهجرين والمتضررين. ساهمت فى إصدار تشريعات مهمة لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، لترسخ صورة المرأة المسؤولة القادرة على إدارة ملفات الدولة الكبرى.

جلسة تأدية اليمين الدستورية للقاضيات الجدد بدار القضاء العالي- سبتمبر ٢٠٢٢

المرأة المصرية.. ضمير الوطن وصانعة التوازن

في اليوم العالمي للمرأة، لا نحتفي بالمرأة بوصفها عنوانًا للتمكين فحسب، بل نحتفي بدورها الإنساني العميق في بناء المجتمعات وصون توازنها. فالمرأة المصرية كانت ولا تزال عنصرًا أساسيًا في تشكيل ضمير الوطن، ليس فقط من خلال ما تحققه في المجال العام، بل من خلال قدرتها اليومية على الجمع بين المسئوليات، وصناعة الاستقرار، وبث الأمل داخل الأسرة والمجتمع معًا.

ضمير الوطن

د/ ياسمين فؤاد

▪ وكيلة السكرتير العام للأمم المتحدة

(الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)

فالمرأة في مصر حملت عبر التاريخ أدوارًا متشابكة؛ أُمًا، وفاعلة في المجتمع، وشريكة في التنمية. ومن هذا التعدد نشأت خصائص راسخة في الشخصية المصرية مثل الصبر، والقدرة على التكيّف، وتحمل المسئولية، والإيمان بالعمل كطريق للاستمرار. لم تكن هذه القيم شعارات، بل ممارسة يومية قادتها نساء عرفن كيف يوازنّ بين متطلبات الحياة المختلفة دون أن يفقدن جوهرهن الإنساني.

وعلى المستوى الإقليمي والإفريقي، كانت تجربة تمكين المرأة المصرية سبّاقة. فقد شهدت السنوات الماضية توسعًا حقيقيًا في حضور المرأة داخل مواقع صنع القرار، وفي المجالات الأكاديمية، والدبلوماسية، والتنموية، والعلمية والقضاء. لم يكن هذا الحضور رمزيًا، بل ارتبط بكفاءة وقدرة على إدارة الملفات المعقدة، وهو ما عزز صورة المرأة المصرية كنموذج قيادي داخل محيطها العربي والإفريقي.

كانت تجربة تمكين المرأة المصرية سبّاقة. فقد شهدت السنوات الماضية توسعًا حقيقيًا في حضور المرأة داخل مواقع صنع القرار، وفي المجالات الأكاديمية، والدبلوماسية، والتنموية، والعلمية والقضاء. لم يكن هذا الحضور رمزيًا، بل ارتبط بكفاءة وقدرة على إدارة الملفات المعقدة

وتتميّز المرأة المصرية بقدرتها على الجمع بين المعرفة والخبرة، وبين العقلانية والحس الإنساني. داخل الأسرة، تمارس دورًا محوريًا في التربية وبناء القيم، وداخل بيئة العمل تثبت قدرتها على الإنجاز والعمل الجماعي وتحمل الضغوط. لا تمثل هذه الازدواجية الإيجابية عبئًا، بل مصدر قوة يمنح المرأة منظورًا أشمل عند التعامل مع التحديات المجتمعية والاقتصادية والبيئية.

وفي تجربتي الشخصية، أدركت مبكرًا أن التوازن بين الحياة المهنية والأسرية ليس معادلة سهلة، لكنه ممكن بالإرادة والدعم والثقة واليقين بقدر الله. فالأمومة لم تكن يومًا عائقًا أمام العمل العام، بل كانت مصدرًا دائمًا لإعادة ترتيب الأولويات، وتذكيرًا بأن كل قرار يُتخذ في موقع المسئولية يجب أن يضع الإنسان والأجيال القادمة في الاعتبار. أن تكوني أمًا يعني أن تتعلمي الإصغاء، والصبر، والتخطيط بعيد المدى، وهي قيم أساسية في أي قيادة رشيدة.

وقد تعلّمت من والدتي (ناهد المنشاوي)، أن النجاح الحقيقي لا يُقاس فقط بالمناصب أو الإنجازات، بل بالقدرة على الاستمرار دون التفريط في القيم المكونة لهوية كل فرد على حِدة وبالحفاظ على التوازن بين الطموح المهني والمسئولية الأسرية. كما أن دعم الأسرة، وفهمها لطبيعة العمل العام، كان عنصرًا أساسيًا في أي خطوة تقدمت بها، وهو ما يؤكد أن تمكين المرأة لا يكتمل دون بيئة داعمة تحيط بها.

ومن خلال عملي في المجال البيئي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، رأيت كيف أن النساء، خاصة في المجتمعات المتأثرة بالتحديات المناخية والاقتصادية، يتحملن العبء الأكبر، لكنهن في الوقت نفسه يمتلكن قدرة استثنائية على ابتكار الحلول وحماية الموارد وضمان استدامة سبل العيش. تمكين المرأة هنا لا يعني فقط إنصافها، بل يعني تعزيز قدرة المجتمع بأكمله على الصمود.

مساهمة النساء في الأعمال الزراعية والإنتاجية - مصر

واليوم، ومع ما تشهده الدولة المصرية من خطوات جادة نحو دعم مشاركة المرأة في مختلف المجالات، تتأكد قناعتي بأن الاستثمار في المرأة هو استثمار في استقرار المجتمع ومستقبله. فكل امرأة تمنح الفرصة والثقة تفتح الباب لغيرها، وتسهم في بناء نموذج إيجابي للأجيال القادمة.

أدركت مبكرًا أن التوازن بين الحياة المهنية والأسرية ليس معادلة سهلة، لكنه ممكن بالإرادة والدعم والثقة واليقين بقدر الله. فالأمومة لم تكن يومًا عائقًا أمام العمل العام، بل كانت مصدرًا دائمًا لإعادة ترتيب الأولويات، وتذكيرًا بأن كل قرار يُتخذ في موقع المسئولية يجب أن يضع الإنسان والأجيال القادمة في الاعتبار

أما عن المستقبل، فإن الطموح الحقيقي هو أن نواصل ترسيخ ثقافة ترى في المرأة شريكًا كاملًا في التنمية، قادرة على التوفيق بين أدوارها المختلفة دون تضاد أو شعور بالذنب. وأن نمنح الفتيات مساحة للحلم، والتجربة، والاختيار، مع إدراك أن التوازن ليس وصفة واحدة، بل رحلة شخصية لكل امرأة، تستحق فيها الدعم والاحترام.

في اليوم العالمي للمرأة، أجدّد إيماني بأن المرأة المصرية ستظل ضمير الوطن الحي، القادرة على الجمع بين العطاء داخل الأسرة والقيادة في المجتمع، وصناعة مستقبل أكثر عدلًا وتوازنًا واستدامة للجميع.

صفية زغلول

لقبت بأم المصريين لدورها فى ثورة ١٩١٩

١٦ يونيو ١٨٧٨- ١٢ يناير ١٩٤٦

تُعد رمزًا وطنيًا بارزًا وزوجة الزعيم سعد زغلول، وقد عُرفت بلقب «أم المصريين». قادت من منزلها الحركة الوطنية بعد نفى زوجها، فتحولت دارها إلى ملتقى للسياسيين والوطنيين ومركز لتنسيق المظاهرات الشعبية فى ثورة ١٩١٩. أسهم حضورها وتأثيرها فى ترسيخ صورة المرأة الشريكة فى النضال الوطني، والتى تتحمل كلفة الدفاع عن استقلال الوطن وكرامته.

المرأة المصرية قادرة على أن تكون
شريكة فى نضال وطنها

صفية زغلول

هدى شعراوى

مؤسسة الاتحاد النسائى المصرى
وقائدة حركة تحرير المرأة

٢٣ يونيو ١٨٧٩ - ١٢ ديسمبر ١٩٤٧

رائدة من رائدات الحركة النسائية المصرية وزعيمة وطنية بارزة فى مواجهة الاحتلال البريطاني. قادت أول مظاهرة نسائية كبرى عام ١٩١٩ وأسست لجنة الوفد المركزية للسيدات، ثم أسست الاتحاد النسائى المصرى عام ١٩٢٣ والاتحاد النسائى العربى لاحقًا. ارتبط اسمها ببدء مرحلة جديدة فى حضور المرأة فى المجال العام، وظلت كتاباتها ومذكراتها مرجعًا للحركة النسوية العربية.

تعليم المرأة هو الأساس
فى بناء المجتمع الحديث

هدى شعراوى

تمكين المرأة وتعزيز العدالة..

طريق المجتمعات نحو النزاهة والتنمية المستدامة

ضمير الوطن

كريستينا ألبرتين

■ الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمى المعنى بالمخدرات والجريمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

فى الثامن من مارس من كل عام، يجتمع العالم للاحتفال باليوم العالمى للمرأة، وهى مناسبة للاعتراف بإنجازات النساء والتفكير فى التحديات المستمرة التى يواجهنها. ويأتى يوم المرأة العالمى لعام ٢٠٢٦ فى وقت تتعرض فيه أنظمة العدالة لضغوط متزايدة، وتتحمل النساء العبء الأكبر من تلك الأزمات، مما يجعل شعار هذا العام "الحقوق. العدالة. العمل»، أكثر إلحاحًا من أى وقت مضى. فهذا الشعار يعكس الالتزام التاريخى للأمم المتحدة بالمساواة بين الجنسين وتعزيز العدالة، كما يعكس الدور المحورى لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين فى عمل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

ويذكّرنا هذا اليوم بأن العدالة ليست مفهومًا نظريًا، بل يجب أن تستجيب للتجارب الحقيقية للنساء والفتيات. فالمرأة التى تطلب المساعدة، أو الناجية من الاتجار بالبشر، أو ضحية العنف القائم على النوع الاجتماعي، جميعهن يستحققن الحماية والدعم والمعاملة العادلة. وغياب هذه العناصر الأساسية قد يؤدى إلى عواقب وخيمة.

ومن خلال ولاياته واستراتيجيته للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة على بناء مجتمعات عادلة وشاملة وقادرة على الصمود. وتضمن هذه الاستراتيجية إدماج المساواة بين الجنسين عبر جميع مجالات العمل، بدءًا من منع الجريمة ومكافحة المخدرات، وصولًا إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد والعدالة الجنائية، بحيث يحصل الجميع – نساءً ورجالًا – على فرص متكافئة والكرامة والعدالة على قدم المساواة.

وفى المكتب الإقليمى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نؤمن بأن تعزيز العدالة والمساواة للنساء والفتيات يبدأ بتضمين المنظور الذى يضمن تحقيق المساواة بين الجنسين فى كل مستوى من مستويات العمل. سواء من خلال تمكين موظفى إنفاذ القانون ومسئولى العدالة الجنائية، أو تحسين أوضاع النساء فى الأماكن المغلقة وتلبية احتياجاتهن الخاصة، أو تعزيز الخدمات الموجهة للنساء والفتيات الناجيات من العنف والجريمة، أو إجراء البحوث، أو مواجهة التهديدات السيبرانية الناشئة. فكل جهد يصب نحو تطوير قوانين وسياسات وممارسات تعكس تجارب النساء واحتياجاتهن وحقوقهن، وتضمن وصولهن إلى العدالة بشكل آمن وعادل وفعّال وعلى قدم المساواة مع الرجال.

كما توجّه هذه الرؤية دعمنا المستمر للدول الأعضاء، إذ ندعو لدمج المساواة بين الجنسين فى السياسات الوطنية والتشريعات والبرامج، بما يتماشى مع الأطر الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ويُعد مجال مكافحة الفساد محورًا أساسيًا فى هذا العمل. فالفساد يصيب النساء غالبًا بشكل أعنف، ويحدّ من وصولهن إلى الخدمات الأساسية، ويعزز عدم المساواة، ويزيد من تعرّضهن للاستغلال أو الإكراه. ولذلك يصبح تعزيز الحوكمة والمساءلة من منظور محقق للمساواة بين الجنسين أمرًا بالغ الأهمية. ويتضمن ذلك فهم كيفية مساهمة الفساد فى ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين، بالإضافة لتسليط الضوء على الدور الحيوى للنساء، خاصة فى مواقع القيادة، وإنتاج رؤى قائمة على الأدلة حول كيفية مساهمة النساء فى مكافحة الفساد على جميع مستويات الحوكمة.

وفى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعمل المكتب بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين لدمج المنظور المراعى للنوع الاجتماعى فى جميع سياسات مكافحة الفساد، وتعزيز مشاركة النساء فى هيئات الرقابة، ودعم المرأة فى مواقع القيادة بالإدارة العامة، ورفع الوعى حول النزاهة، وتحسين الوصول إلى العدالة من خلال أنظمة عدالة جنائية تراعى الفوارق بين الجنسين وتوفّر آليات آمنة للإبلاغ. وتأتى فى طليعة جهودنا، المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب فى مجال مكافحة الفساد (مبادرة جريس) التى ينفّذها المكتب بالشراكة مع هيئة الرقابة الإدارية فى مصر. وقد شارك فى هذه المبادرة أكثر من ٣٠٠ طالب وطالبة من الجامعات المصرية، حيث تجاوزت نسبة مشاركة النساء ٥٠٪، ووصل البرنامج إلى جامعات القاهرة والجيزة وحلوان والإسكندرية والمنصورة وبنى سويف وأسيوط. وقد مكّن البرنامج الطلاب من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز القرارات الأخلاقية، والتصدى للفساد فى البيئات المهنية، وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة بين قادة المستقبل

إن إدماج أصوات النساء وقيادتهن وتجاربهن يجعل أنظمة العدالة أكثر عدلًا وأمانًا واستجابة للاحتياجات الحقيقية. فكل عقبة يتم إزالتها، وكل ناجية تتلقى الدعم، وكل امرأة تُمنح القوة من خلال التعليم والتوعية، يُقرّبنا جميعًا من مجتمعات لا يحدّ فيها الفساد أو العنف أو التمييز من إمكانات الإنسان. ومع شركائنا، نحتفى بما تحقق من إنجازات، مع إدراكنا أن هناك الكثير مما ينبغى إنجازه. وتؤكد كل خطوة أن إدماج النساء يعزز العدالة، ويحسّن الحوكمة، ويمكّن المجتمعات من الازدهار، ويضمن أن تتمكن النساء من نيل حقوقهن، والوصول إلى العدالة، وتحويل الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من رؤى إلى أفعال ذات أثر حقيقي.

> **نؤمن بأن تعزيز العدالة والمساواة للنساء والفتيات يبدأ بتضمين المنظور الذى يضمن تحقيق المساواة بين الجنسين فى كل مستوى من مستويات العمل**

> **يعمل المكتب بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين لدمج المنظور المراعى للنوع الاجتماعى فى جميع سياسات مكافحة الفساد، وتعزيز مشاركة النساء فى هيئات الرقابة، ودعم المرأة فى مواقع القيادة بالإدارة العامة، ورفع الوعى حول النزاهة**

نبوية موسى

من رائدات تعليم البنات فى مصر
وأول ناظرة مدرسة مصرية

١٧ ديسمبر ١٨٨٦ - ٣٠ أبريل ١٩٥١

رائدة تعليم الفتيات فى مصر وإحدى أوائل القيادات النسائية التى ربطت بين التعليم والنهوض الوطني. عملت معلمة ثم ناظرة لمدارس البنات فى الإسكندرية والفيوم والقاهرة، وأسهمت فى تأسيس مدارس جديدة وتطوير مناهج خاصة بالفتيات، إيمانًا منها بأن تعليم المرأة أساس لتقدم المجتمع. شاركت فى الحركة الوطنية عام ١٩١٩، وكتبت مقالات فى الصحف الكبرى، وأصدرت كتاب «المرأة والعمل» عام ١٩٢٠ تدعو فيه لإتاحة العمل للمرأة المتعلمة.

> الأمة التى تحرم بناتها من التعليم
> تحكم على نفسها بالتأخر
>
> نبوية موسى

سيزا نبراوى

قيادية فى الحركة النسوية المصرية
كانت رئيسة تحرير مجلة L'Egyptienne «المصرية»

٢٤ مايو ١٨٩٧ - ٢٤ فبراير ١٩٨٥

إحدى الوجوه المركزية فى الحركة النسوية المصرية، ورفيقة درب هدى شعراوى فى النضال من أجل تعليم المرأة ومشاركتها فى الحياة العامة. شاركت فى قيادة المظاهرات النسائية خلال ثورة ١٩١٩، وأسهمت فى تأسيس الاتحاد النسائى المصري، ولعبت دورًا محوريًا فى تأسيس «الاتحاد النسائى الديمقراطى العالمى» الذى أنشئ فى ديسمبر عام ١٩٤٥، أى بعد شهور قليلة من إعلان وقف الحرب العالمية الثانية، بهدف حشد المنظمات النسوية حول العالم، من أجل إنهاء الحروب، ونشر السلام

فأصبحت رمزًا للتحول الاجتماعى والثقافي. واصلت بعد ذلك نشاطها فى الدفاع عن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية حتى صارت من أعمدة الحركة النسوية فى النصف الأول من القرن العشرين.

عقد ندوة «معًا بالوعي نحميها» لتعزيز وعي المرأة وتمكينها في حضور قرينة السيد رئيس الجمهورية - ٢٠٢٥

المرأة المصرية ضمير الوطن وصانعة الشخصية المصرية

تحتفل دول العالم فى الثامن من مارس من كل عام باليوم العالمى للمرأة، وهو يوم لا يقتصر معناه على الاحتفاء، بل يمتد ليكون محطة للتأمل والتقييم واستشراف المستقبل.

وفى مصر لا يمكن تناول هذا اليوم بمعزل عن التاريخ العميق للمرأة المصرية، ففى كل محطة من محطات التاريخ المصري، كانت المرأة المصرية حاضرة بوصفها ضمير الوطن الحي، وحارسة القيم، وشريكًا أصيلاً فى بناء الدولة وصياغة الشخصية المصرية التى تميزت عبر العصور بالاعتدال والصلابة.

ضمير الوطن

المستشارة/ أمل عمار
■ رئيس المجلس القومى للمرأة

والقدرة على التماسك فى أوقات الأزمات والتحولات الكبرى. ولم يكن حضور المرأة يومًا طارئًا أو هامشيًا، بل كان دورًا متجذرًا أسهم فى تشكيل الوعى الجمعى للمجتمع المصري، وفى ترسيخ منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية التى حفظت للدولة توازنها واستمراريتها عبر الزمن.

لقد ارتبطت الشخصية المصرية، فى عمقها، بدور المرأة داخل الأسرة وخارجها، باعتبارها الحاضنة الأولى للقيم، والرافعة الأساسية للتماسك الاجتماعي، والركيزة التى حافظت على استقرار المجتمع فى أكثر الفترات التاريخية دقة. فمن خلال أدوارها المتعددة، أسهمت المرأة المصرية فى تزكية عدد من الصفات الأصيلة، مثل الانتماء للوطن، واحترام قيمة العمل، والإيمان بالعلم، والقدرة على الصبر والتحمل، والتضامن فى مواجهة التحديات، وهى سمات ميزت المصريين فى محيطهم الإقليمى والدولي.

فالأم المصرية كانت ولا تزال المدرسة الأولى التى تشكل الوعى وتغرس الانتماء، والمعلمة التى تنقل المعرفة مقرونة بالقيم، والطبيبة التى تحمل رسالة إنسانية سامية، والمرأة العاملة التى تشارك فى الإنتاج، والقيادية التى أثبتت كفاءتها وجدارتها فى مواقع صنع القرار، لتصبح المرأة، بكل هذه الأدوار، عنصرًا فاعلاً فى تشكيل الشخصية الوطنية والحفاظ على توازنها.

لم تكن ريادة المرأة المصرية فى مسار التمكين وليدة اللحظة، بل جاءت نتاج تراكم تاريخى طويل من النضال والمشاركة، تعزز خلال السنوات الأخيرة بإرادة سياسية واعية

المجلس القومى للمرأة ينظم تدريب لميسرات حى الأسمرات على الدليل التدريبى الخاص ببرنامج «نور»

أدركت أن تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن أن يتم دون مشاركة فعالة وحقيقية للمرأة. وقد شهدت الدولة المصرية خلال العقد الأخير طفرة غير مسبوقة فى تمكين المرأة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جعلت من التجربة المصرية نموذجًا رائدًا على المستويين العربى والإفريقي.

وقد انعكس هذا التوجه فى ارتفاع نسب تمثيل المرأة فى مجلسى النواب والشيوخ، وتزايد توليها للمناصب القيادية والتنفيذية، ودخولها بقوة إلى مجالات القضاء والسلك الدبلوماسى والمؤسسات الأمنية، بما يعكس ثقة الدولة فى قدرات المرأة وجدارتها. كما شهدت المرأة توسعًا ملحوظًا فى فرص التمكين الاقتصادي، من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج الشمول المالي، وريادة الأعمال، وهو ما عزز استقلالها الاقتصادى وأسهم فى تحسين مستوى معيشة الأسرة المصرية، ودعم الاقتصاد الوطني.

تتميز المرأة المصرية بسمات أكاديمية ومهنية فريدة، جعلتها عنصرًا فاعلاً فى بيئة العمل والمجتمع. فهى الأكثر التزامًا بالتعلم المستمر، والأقدر على إدارة الوقت وتعدد الأدوار، والأكثر ميلاً للعمل الجماعى وبناء العلاقات الإنسانية داخل المؤسسات

تتميز المرأة المصرية بسمات أكاديمية ومهنية فريدة، جعلتها عنصرًا فاعلاً فى بيئة العمل والمجتمع. فهى الأكثر التزامًا بالتعلم المستمر، والأقدر على إدارة الوقت وتعدد الأدوار، والأكثر ميلاً للعمل الجماعى وبناء العلاقات الإنسانية داخل المؤسسات. وقد انعكست هذه السمات على جودة أدائها المهني، وأسهمت فى خلق بيئات عمل أكثر توازنًا واستقرارًا وإنتاجية.

وفى محيط الأسرة، لعبت المرأة دورًا محوريًا فى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وغرس قيم الحوار والتسامح واحترام

القانون، وتعزيز الانتماء الوطنى لدى الأجيال الجديدة. وهو ما جعل أثرها يتجاوز الإطار الفردى ليصبح أثرًا ممتدًا فى بنية المجتمع ككل، ومكونًا أساسيًا فى الحفاظ على السلم المجتمعي.

تزخر مصر بنماذج نسائية مشرّفة فى مختلف المجالات؛ من العالمات والأديبات، إلى الطبيبات والمعلمات، وسيدات الأعمال، والقياديات فى العمل العام، إلى جانب المرأة الريفية التى تحمل عبء التنمية فى مجتمعاتها المحلية، وتسهم فى تحقيق الأمن الغذائى والاستقرار الاجتماعي. كما لا يمكن إغفال النماذج اليومية البسيطة، كالأم المكافحة، والمعلمة المخلصة، والموظفة المجتهدة، وهن نماذج لا تقل عظمة وتأثيرًا عن الشخصيات العامة.

> **لم تكن ريادة المرأة المصرية فى مسار التمكين وليدة اللحظة، بل جاءت نتاج تراكم تاريخى طويل من النضال والمشاركة، تعزز خلال السنوات الأخيرة بإرادة سياسية واعية أدركت أن تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن أن يتم دون مشاركة فعالة وحقيقية للمرأة**

ومن خلال عملى العام، كنت شاهدة على قصص نجاح لنساء استطعن تحويل التحديات إلى فرص، وإثبات ذواتهن فى بيئات لم تكن دائمًا مهيأة لتكافؤ الفرص، وهو ما يؤكد أن الاستثمار فى المرأة هو استثمار مضمون العائد، ليس فقط على مستوى الفرد، بل على مستوى المجتمع والدولة.

أدركت من خلال تجربتى العملية أن تمكين المرأة لا يتحقق بالشعارات، بل من خلال سياسات واضحة، وتشريعات منصفة، وبرامج مستدامة، ومؤسسات قادرة على تحويل الرؤية إلى واقع ملموس. وقد جاء المجلس القومى للمرأة، منذ إنشائه عام ٢٠٠٠، بوصفه الآلية الوطنية المعنية بوضع قضايا المرأة فى صدارة الأجندة الوطنية، والدفاع عن حقوقها، وتعزيز مشاركتها فى جميع مجالات الحياة.

وخلال السنوات الأخيرة، شهد عمل المجلس تطورًا نوعيًا، سواء من حيث اتساع نطاق التدخلات، أو تكاملها مع خطط الدولة، أو اعتمادها على البيانات والمؤشرات، بما أسهم فى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، خاصة للفئات الأكثر احتياجًا من النساء، وبما عزز من مكانة مصر فى التقارير والمؤشرات الدولية المعنية بوضع المرأة.

تمثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ علامة فارقة فى مسار الدولة المصرية الحديثة، بوصفها أول استراتيجية وطنية شاملة تُطلق بإرادة سياسية مباشرة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى عام ٢٠١٧، لتكون إطارًا حاكمًا ومُلزمًا لكافة مؤسسات الدولة فى ملف تمكين المرأة، باعتباره أحد أعمدة بناء الجمهورية الجديدة.

وقد جاء إطلاق الاستراتيجية تأكيدًا لقناعة راسخة لدى القيادة السياسية بأن تمكين المرأة ليس قضية فئوية أو مطلبًا اجتماعيًا محدودًا، بل قضية أمن قومى وتنمية مستدامة، وأن الاستثمار فى قدرات المرأة هو استثمار مباشر فى استقرار الدولة وتقدمها. وقد حرص فخامة الرئيس على تحويل النصوص الدستورية الداعمة لحقوق المرأة إلى سياسات تنفيذية وبرامج قابلة للقياس والتقييم، وهو ما منح الاستراتيجية قوتها وفعاليتها.

وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية: التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية، بما يضمن معالجة شاملة ومتوازنة لقضايا المرأة،

تنظيم المجلس القومى للمرأة دورة تدريبية فى مجال ريادة الأعمال

محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠

ويكفل لها المشاركة الفعالة فى مواقع صنع القرار، والتمتع بكافة حقوقها دون تمييز. وقد أسهم هذا الإطار المتكامل فى توحيد جهود الدولة، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص وشركاء التنمية، وتحقيق تقدم ملموس فى مؤشرات تمكين المرأة، الأمر الذى حظى بإشادة إقليمية ودولية واسعة.

لا يمكن الحديث عن التمكين الحقيقى والمستدام للمرأة المصرية دون التوقف أمام الدعم غير المسبوق الذى وفرته القيادة السياسية، وعلى رأسها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذى أرسى نهجًا واضحًا يقوم على الإنصاف، وتكافؤ الفرص، وإعلاء قيمة المرأة المصرية بوصفها شريكًا أصيلًا فى بناء الدولة.

وفى هذا السياق، يبرز الدور المجتمعى والإنسانى المهم الذى تضطلع به السيدة انتصار السيسي، قرينة رئيس الجمهورية، من خلال دعمها المتواصل لقضايا المرأة والطفل، ورعايتها لبرنامج «الاستثمار فى الفتيات»، الذى يمثل نموذجًا رائدًا فى بناء الوعى والقدرات لدى الفتيات، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، وتمكينهن معرفيًا ونفسيًا واجتماعيًا. ويعكس هذا البرنامج رؤية متقدمة تؤمن بأن تمكين المرأة يبدأ من الفتاة، وأن بناء الإنسان هو المدخل الحقيقى لبناء دولة قوية ومستقرة، فى تكامل واعٍ مع توجهات الدولة المصرية فى الاستثمار فى رأس المال البشري، وقد امتد البرنامج ليشمل الفتيان ليصبح برنامج نورة وبرنامج نور من أهم المبادرات التى تهتم بالفئة العمرية من ١٠ إلى ١٤ سنة.

إن الطموح المستقبلى لدور المرأة المصرية يتجاوز مجرد المشاركة، إلى الشراكة الكاملة فى صياغة السياسات العامة، وقيادة مسارات التنمية، والمساهمة فى بناء الجمهورية الجديدة على أسس من العدالة والاستدامة. ويتطلب ذلك استمرار الاستثمار فى التعليم والصحة وبناء القدرات، ومواجهة بعض التحديات الثقافية، وتطوير الخطاب الإعلامى والثقافى الداعم لحقوق المرأة، وتعزيز صورة المرأة كشريك فى التنمية لا كطرف تابع لها.

وختامًا، وفى اليوم العالمى للمرأة، نؤكد أن المرأة المصرية ستظل كما كانت عبر التاريخ، ضمير الوطن، وحارسة هويته، وصانعة مستقبله. فتمكينها ليس خيارًا، بل ضرورة وطنية ومسئولية مشتركة، وضمانة حقيقية لتقدم مصر واستقرارها فى عالم تتعاظم فيه التحديات وتزداد فيه الحاجة إلى طاقات أبنائه وبناته على حد سواء.

كل التحية والتقدير لكل امرأة مصرية صنعت الأمل، وحملت المسئولية، وأسهمت بعلمها وجهدها فى بناء الوطن، وكل عام ونساء مصر فى تقدم وعطاء.

مفيدة عبد الرحمن

أول سيدة تمارس المرافعة
أمام محكمة النقض والمحاكم العسكرية

١٩ يناير ١٩١٤ - ٣ سبتمبر ٢٠٠٢

عملت بالمحاماة فى قضايا مدنية وجنائية كبرى، وفتحت أمام المرأة المصرية باب الدخول إلى ساحات القضاء والدفاع القانونى بعد أن كانت حكرًا على الرجال. جمعت بين العمل المهنى والخدمة العامة، وشاركت فى العمل النيابى والجمعيات الأهلية، فغدت نموذجًا للمرأة التى توظف خبرتها القانونية فى خدمة المجتمع.

دراسة الحقوق لذة لا تعادلها لذة دراسة أخرى، لأن دراسة الحقوق هى دراسة القانون، ودراسة القانون هى دراسة النظام والعدل، والفتاة بطبعها تميل إلى النظام وإلى العدل

مفيدة عبدالرحمن

فوزية عبد الستار

أحدى رائدات الفقه الجنائى
فى العالم العربى

١٩٣١ - ١٦ نوفمبر ٢٠١٩

قد ساهمت فى ترسيخ مكانة المرأة فى الأكاديمية القانونية المصرية. تدرجت فى الوظائف بكلية الحقوق جامعة القاهرة حتى أصبحت أول سيدة تتولى رئاسة قسم القانون الجنائى على مستوى الجامعات المصرية، كما شغلت منصب وكيلة الكلية وأسهمت فى تطوير مناهج تدريس القانون. قدمت مؤلفات مرجعية فى شرح قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، وأشرفت على العديد من الرسائل العلمية، كما تولت رئاسة اللجنة الدستورية والتشريعية فى مجلس الشعب فكانت أول إمرأة تتولى هذا المنصب، فغدت اسمًا لامعًا فى مجالها ومصدر فخر للمرأة المصرية.

دعم الحرف اليدوية للمرأة فى صعيد مصر

مشاركة المرأة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تنامى دور المرأة المصرية فى الإنجازت العلمية

المرأة المصرية نماذج ونجاحات

كانت مصر عبر الحقب التاريخية المختلفة حاضنة للمرأة مُحبة ومُقدرة لها.. فنجدها فى الرسوم على جدران المعابد ممثلة للجمال والخير، مجسمة للآلهة المقدسة فهى تارة إيزيس رمز الوفاء وماعت رمز العدالة وهى الملكة القوية حتشبسوت وكليوبترا.

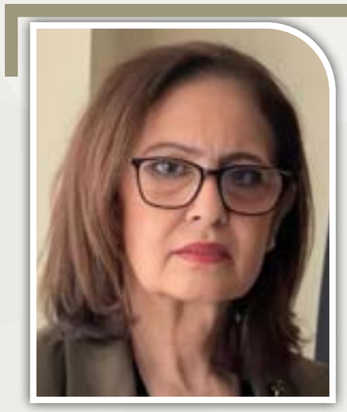

ضمير الوطن

السفيرة/ نائلة جبر

■ عضو مجلس النواب

رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية السابقة

وتستمر رحلة المرأة المصرية عبر العصور فتصبح بأيدى مثال مصر الأعظم محمود مختار «نهضة مصر»... الفلاحة التى تتطلع إلى المستقبل ويدها تلامس الماضى وتستند إليه... هكذا أصبحت «المصرية» وزيرة ناجحة (د. حكمت أبو زيد، عائشة عبد الهادي، د. مايا مرسي) أو مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومى السفيرة فايزة أبو النجا، وفنانة شهرتها تملأ سماوات الفن والإبداع (أم كلثوم، فاتن حمامة، فريدة فهمي، إنجى أفلاطون).

وأستطيع أن أتحدث عن قرب عن تجربتى كدبلوماسية تدرجت فى السلم الوظيفى من ملحق إلى سفير ممتاز.. خدمت فى البعثات والسفارات الهامة؛ باريس، جنوب إفريقيا، جنيف.. شغلت مناصب حيوية فى الديوان العام كأول مدير لإدارة حقوق الإنسان إلى مساعد لوزير الخارجية لأكبر قطاعات الوزارة وهو القطاع متعدد الأطراف.

ثم توليت رئاسة اللجنة الوزارية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار فى البشر التابعة لدولة رئيس الوزراء منذ ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٦ مما يؤكد ثقة الحكومة فى كفاءة وقدرات المرأة المصرية.

ولا نغفل عن التمثيل الدولى إذ نجد نماذج باهرة تقلدت أرفع المناصب فى المنظمات الدولية وعلى رأسها السفيرة ميرفت التلاوى والدكتورة غادة والي... هذا وقد تم ترشيحى كخبيرة دولية فى أهم لجان الأمم المتحدة المعنية بالمرأة وهى لجنة السيداو وحظيت بدعم المجموعتين الإفريقية والعربية مما سهل نجاحى فى الانتخابات الصعبة التى أُجريت فى نيويورك وذلك لِستِّ دورات متتالية امتدت قرابة ٢٤ عامًا كاملة منها فترة ترأست فيها اللجنة وفترتين توليت فيهما مركز نائب الرئيس... وشرفت بتمثيل السيد رئيس الجمهورية فى المنظمة الدولية للفرنكوفونية لمدة عشر سنوات قامت على أثرها فرنسا بتقليدى وسام فارس تقديرًا للخدمات التى قدمتها للثقافة الفرنسية.

تم ترشيحى كخبيرة دولية فى أهم لجان الأمم المتحدة المعنية بالمرأة وهى لجنة السيداو وحظيت بدعم المجموعتين الإفريقية والعربية مما سهل نجاحى فى الانتخابات الصعبة التى أُجريت فى نيويورك وذلك لِستِّ دورات متتالية امتدت قرابة ٢٤ عامًا كاملة منها فترة ترأست فيها اللجنة وفترتين توليت فيهما مركز نائب الرئيس

ولا يخفى علينا أن تمثيل المرأة لبلادها فى المحافل الدولية يُعتبر من المؤشرات التى تعكس جدية الدولة فى تطبيق المبادئ والمعايير المعنية بتفعيل حقوق المرأة ضمن احترامها لالتزاماتها التعاقدية المنبثقة عن اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذات الصلة.

واليوم وقد تشرفت بتعيينى من قبل السيد رئيس الجمهورية كأول دبلوماسية تدخل البرلمان أجد فى ذلك تتويجًا لمسيرتى الوظيفية على مر السنوات الماضية وشرفًا أعتز به يُمكننى من التعبير فى المجلس النيابى عن آمال وتطلعات المرأة المصرية وأيضًا جميع الفئات الاجتماعية التى تواصلت معها عن قرب لسنوات طويلة خلال فترة عملى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار فى البشر.

هذه القضايا (الهجرة غير الشرعية والاتجار فى البشر) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وبالتالى ذات علاقة محورية بقضايا حقوق الإنسان فى مجملها وبمعناها المتكامل سياسية كانت أم اجتماعية... فالعمل التشريعى ما هو إلا تعبير مباشر عن الواقع الفعلى الذى نعايشه يوميًا وقضاياه المُلحة ذات التأثير المباشر على الفرد وعلى المجتمع.

تشرفت بتعيينى من قبل السيد رئيس الجمهورية كأول دبلوماسية تدخل البرلمان أجد فى ذلك تتويجًا لمسيرتى الوظيفية على مر السنوات الماضية وشرفًا أعتز به يمكننى من التعبير فى المجلس النيابى عن آمال وتطلعات المرأة المصرية وأيضًا جميع الفئات الاجتماعية التى تواصلت معها عن قرب لسنوات طويلة

وبعد هذه النبذة السريعة التى عرضت خلالها تجربتى الوظيفية كانعكاس لدور المرأة فى المجتمع والدعم المقدم لها... فإنه يتعين علينا أن نتوقف عند بعض النماذج التى سعدت بالتعامل معها خلال رحلتى فى العمل العام... وهى نماذج تعكس التنوع فى مواقع المرأة المصرية الفاعلة فى المجتمع.

المرأة فى التدريس: ولاسيما فى الجامعة فهى ذات نشاط أكاديمى عريض ومتميز... تُبهرك بإمكاناتها فى التواصل والتحصيل والقدرة على التعامل والتفاعل مع المعلومة العلمية بكفاءة واقتدار... وتتقلد المرأة أرفع المناصب الأكاديمية والتنفيذية فى عدد من الكليات الجامعية.

تعاملت مع باقة متنوعة من السيدات العاملات فى الحرف التراثية سواء فى مجال الحُليّ أو الأشغال اليدوية من منتجات وفنون سيناء والعريش وصناعات الوادى الجديد التى تُعرض اليوم فى السعودية والبحرين وأعمال التلى فى الصعيد هذا وأعتز جدًا بما حققه أحد المشروعات التى دعمتها اللجنة الوطنية على مدار سنوات

المرأة فى التدريس: ولاسيما فى الجامعة فهى ذات نشاط أكاديمى عريض ومتميز... تُبهرك بإمكاناتها فى التواصل والتحصيل والقدرة على التعامل والتفاعل مع المعلومة العلمية بكفاءة واقتدار... وتتقلد المرأة أرفع المناصب الأكاديمية والتنفيذية فى عدد من الكليات الجامعية.

المرأة فى المجتمع المدني: حيث تعاملت مع العديد من المنظمات الأهلية النشطة فى كافة المناحى والتخصصات ولمست من المرأة رغبة أكيدة فى تقديم المساعدة والعون للأطياف المختلفة من المجتمع المحلى ومن الوافدين إلى بلادنا من مهاجرين ولاجئين... فجمعية الهلال الأحمر المصرى التى خبرتها على مدى سنوات تمثل تجربة مضيئة وما تُقدمه اليوم من خلال متطوعيها وقيادتها النشطة من إغاثة إنسانية للأخوة الفلسطينيين يُشكل نموذجًا مُشرفًا لدور المرأة المصرية فى النشاط التطوعي.

مساهمة المرأة فى أنشطة الهلال الأحمر ومنها أنشطة الإغاثة الإستجابة للطوارئ

المرأة فى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: رأيتها خلال زياراتى للمحافظات فى شمال البلاد وجنوبها... أفكارها تجمع بين الحديث والتقليدي... قدرتها على التعامل مع الفرص التى حصلت عليها تدعو إلى الإعجاب والتعجب!! فوفقًا لشهادة القائمين على الأجهزة والمؤسسات المعنية بتقديم التسهيلات الائتمانية تم التأكيد على أن المرأة لم تتقاعس يومًا عن الوفاء بالتزاماتها المالية أو التعسر فى سداد ديونها.

المرأة فى الإعلام: التقيت خلال سنوات رئاستى للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار فى البشر بالعديد من الإعلاميات فى الإذاعة والتليفزيون الخاص والحكومى وكذلك الصحفيات وقد أُعجبت أيما إعجاب بنشاطهن وحرصهن على التوصل إلى المعلومة الدقيقة والتعامل مع القضايا الوطنية بحب وإخلاص.

المرأة فى الحرف التراثية: تعاملت مع باقة متنوعة من السيدات العاملات فى الحرف التراثية سواء فى مجال الحُليّ أو الأشغال اليدوية من منتجات وفنون سيناء والعريش وصناعات الوادى الجديد التى تُعرض اليوم فى السعودية والبحرين... وأعمال التلى فى الصعيد... هذا وأعتز جدًا بما حققه أحد المشروعات التى دعمتها اللجنة الوطنية على مدار سنوات والتى تساند السيدات المعيلات فى منطقة القاهرة القديمة... والتى زارتها مؤخرًا ملكة إسبانيا وأبدت إعجابها الشديد بالمنتجات ولا سيما الحُليّ النحاسية وقامت بشراء مجموعة منها وحرصت على الظهور بها فى الإعلام المصرى والدولي.

زيارة رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر السابقة، لإحدى المدارس التكنولوجية التطبيقية بمحافظة الأسكندرية وأحد معارض الحرف اليدوية بمحافظة المنيا

تلميذات المدارس الفنية والتكنولوجية: التقيت بهن وأعجبت بقدرتهن على التحصيل وإجادة اللغات الأجنبية فى المدارس الفنية ولاسيما الإنجليزية – خاصة فى مدارس الصعيد – والحماس فى التحصيل وأيضًا التفوق فى المسابقة التى أجرتها اللجنة الوزارية فى إطار حملة التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

عاملات المنازل: التقيت بهذه المجموعة من النساء الكادحات أكثر من مرة وحرصت على أن أؤكد لهن قيمة ما يقمن به من عمل واحترامنا جميعًا كأفراد ومجتمع لهن.. فالمرأة العاملة تحتاج فى مراحل من حياتها إلى من تعاونها فى المنزل كجليسة للأطفال أو كجليسة للكبار... فالصغار بحاجة إليهن وكذلك كبار السن وبالتالى فإنه من الأهمية بمكان توفير الحماية الأدبية والقانونية لهن... ومن هذا المنطلق شرفتنى مشاركتى فى لجنة الصياغة برئاسة السيد وزير العمل لإعداد مشروع القانون الخاص بالعمالة المنزلية وأتمنى أن يُقدم خلال هذه الدورة البرلمانية توطئة لمناقشته وإقراره على وجه السرعة.

هكذا توضح تجربتى الشخصية والوظيفية أن دور المرأة حيوى فى كافة مناحى الحياة وكافة الأنشطة فى المجتمع وأن الدولة حريصة على دعم المرأة المصرية ليس فقط من خلال التشريع، ولكن أيضًا من خلال الدعم السياسى والاقتصادي... ومن جانب آخر لا تتوانى المرأة المصرية عن القيام بدورها فى الأسرة وفى العمل مؤكدة أنها ليست فقط نصف المجتمع، ولكنها أيضًا الداعم والحامى والواقى للنصف الآخر...

تحية تقدير وإجلال للمرأة المصرية

روز اليوسف

مؤسسة مجلة روز اليوسف
ومن رواد الصحافة فى مصر

١٠ يناير ١٨٩٨ - ١٠ أبريل ١٩٥٨

واحدة من أبرز الرائدات فى تاريخ الصحافة والفن فى مصر والعالم العربي، إذ بدأت ممثلة مسرح ثم تحولت إلى مؤسسة لأحد أهم المنابر الصحفية المستنيرة. أسست مجلة «روز اليوسف» التى أصبحت منصة للفكر النقدى والقضايا الوطنية، وأسهمت فى تخريج أجيال من الصحفيين والكتاب الذين أثروا الحياة الثقافية والسياسية المصرية. جسدت فى مسيرتها نموذج المرأة التى تصنع لنفسها مكانًا فى قلب الحياة العامة، رغم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التى أحاطت ببداية مشوارها.

الصحافة رسالة قبل
أن تكون مهنة

روز اليوسف

أمينة السعيد

أول سيدة تتولى رئاسة تحرير مجلة حواء
المطبوعة النسائية الشهيرة

٣١ مايو ١٩١٤ - ١٣ أغسطس ١٩٩٥

من أبرز الأصوات المدافعة عن حقوق المرأة فى مصر الحديثة. التحقت بمجلة «المصور» ثم تولت رئاسة تحرير مجلة «حواء»، لتحوّلها إلى منبر يعرض قضايا المرأة والأسرة والتعليم والعمل، فى إطار رؤية تقدمية متسقة مع مشروع الدولة الحديثة. كما تولت رئاسة مجلس إدارة دار الهلال وأسهمت مقالاتها وكتاباتها فى تشكيل وعى أجيال من القارئات والقراء بقيم المساواة والعدالة الاجتماعية.

حرية المرأة جزء
من حرية المجتمع

أمينة السعيد

ارتفاع نسبة تمثيل المرأة فى مجلس النواب المصرى

دور الدولة المصرية فى تمكين المرأة

نظرة واقعية على الحاضر والمستقبل

ضمير الوطن

فى كل عام يطلّ علينا اليوم العالمى للمرأة كذكرى تكريم واعتراف، ولكن فى مصر يحمل هذا اليوم بريقًا خاصًا من الاعتزاز والفخر ومعنى أعمق ومكانة خاصة فى وجدان المجتمع. فمنذ العصور القديمة، كانت المرأة شريكًا فعليًا فى مسيرة الحياة اليومية وصناعة التاريخ، تسهم فى بناء الأسرة، وفى صياغة القيم الوطنية التى رسخت شخصية مصرية متفردة بالإرادة، والقدرة على التحدي، ومواجهة الصعاب. ومع دخول مصر عصر الدولة الحديثة، لم يعد دور المرأة امتدادًا فقط لهذا الإرث التاريخي، بل تحول إلى شريك أصيل فى قيادة مسارات التنمية ومتطلبات العصر الحديث، مساهمًا فى صياغة سياسة الدولة وتحقيق أهدافها الكبرى.

أ.د/ شريفة فؤاد شريف

■ المدير التنفيذى للمعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة

وقد انعكست هذه الرؤية والدعم السياسي، إذ أطلقت الدولة استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، التى تُعدّ خارطة طريق شاملة لتعزيز مشاركة المرأة فى جميع مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية تشمل التمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعي، إضافة إلى آليات الحماية والمساواة، بهدف ضمان تكافؤ الفرص والمشاركة الفعّالة والعادلة للمرأة فى الحياة العامة. وترتكز الاستراتيجية على خمسة عناصر أساسية لتعريف «التمكين» وهي: تقدير الذات، حق اختيار المسار، النفاذ إلى الموارد، القدرة على التحكم فى مقدرات الحياة، والقدرة على التأثير الإيجابى فى التغيير الاجتماعي. ولضمان متابعة دقيقة لهذا المسار، تم إطلاق «مرصد المرأة المصرية» كآلية مستقلة تعمل على سد فجوة البيانات ومقارنة القيم المتحققة المستهدفة لضمان اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة. ووفق الوثيقة الرسمية للاستراتيجية، تهدف الدولة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار إلى ٣٥٪ فى مجلس النواب بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة حضورها فى الهيئات القضائية والإدارية العليا، ورفع نسبة مشاركتها فى المناصب العامة بشكل عام.

ومع هذه الرؤية، برز دور المجلس القومى للمرأة بوصفه المؤسسة الوطنية الرائدة فى تنفيذ برامج وسياسات التمكين. لم يكن المجلس مجرد هيئة استشارية، بل جسرًا بين الدولة والمجتمع، يعمل على إطلاق المبادرات وتنظيم برامج التدريب والتأهيل، وتعزيز الوعى بحقوق المرأة، والتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى التعاون الدولى فى بناء قدرات النساء فى مواقع القيادة. كما ساهم المجلس فى تنفيذ العديد من البرامج النوعية فى مختلف المجالات، منها برامج التوعية الصحية، وبرامج محو الأمية، وبرامج دعم المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، مما يعزز مكانة المرأة كشريك أساسى فى التنمية.

ومع اتساع دوائر العمل المؤسسى لدعم المرأة، لم يكن هذا الجهد قاصرًا على المجلس القومى للمرأة وحده، بل امتد ليشمل مؤسسات وطنية أخرى لعبت دورًا محوريًا فى البناء العملى للقدرات النسائية وتأهيل القيادات. وفى مقدمة هذه المؤسسات يأتى المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة الذى يعمل على تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ ولتعزيز مشاركة المرأة فى مواقع القيادة وصناعة القرار، وذلك عبر مجموعة متكاملة من البرامج القيادية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد. حيث أطلق المعهد «برنامج تأهيل القيادات النسائية المصرية» لتمكين السيدات فى الجهاز الإدارى والمحافظات، وبرنامج «المرأة فى التنمية» لتعزيز مساهمتها فى مسارات التنمية الشاملة، بالإضافة إلى «البرنامج التدريبى للقيادات النسائية الإفريقية» الذى يمتد أثره للقارة ككل. كما عمل المعهد على تصميم وتطوير «البرنامج الوطنى للمرأة فى القيادة» الذى نُفذ بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة ومركز التدريب الدولى التابع لمنظمة العمل الدولية، وتعزيزًا لاستدامة الأثر، أطلق المعهد «برنامج التوجيه للقيادات النسائية العاملات بالحكومة المصرية»، حيث شاركت خريجات البرنامج من أجل تأهيلهن ولصقل مهارات التواصل، واتخاذ القرار، وحل المشكلات. كما تبرز مبادرة «هى لمستقبل رقمي» كإحدى الركائز الأساسية لسد الفجوة الرقمية، مما يساهم فى بناء كوادر نسائية مؤهلة تكنولوجيًا وقياديًا، ويعزز من تواجد المرأة فى مراكز صنع القرار لبناء مستقبل مستدام.

وتؤكد الأرقام ارتفاع تمثيل المرأة فى مجلس النواب المصرى إلى ١٦٣ مقعدًا بحلول عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٩ مقاعد فقط عام ٢٠١٢، كما بلغ تمثيل المرأة فى مجلس الشيوخ ٤١ مقعدًا عام ٢٠٢٥. ويُعد مجلس النواب المصرى -بغرفتيه- حاليًا الأول عربيًا من حيث عدد الأعضاء الإناث. وفى الجهاز التنفيذى ارتفعت نسبة النساء فى الحكومة إلى نحو ١٦٪ فى عام ٢٠٢٤، بينما سجلت مصر فى سنوات سابقة أعلى نسبة تمثيل وزارى فى تاريخها الحديث حيث بلغت ٢٤,٢٪، وهى نسبة تتجاوز متوسط التمثيل فى العالم العربى البالغ ١٣,٦٪، كما شهد القضاء طفرة كبيرة بوجود ٣,٩١٨ قاضية عام ٢٠٢٥، مع دخول تاريخى للمرأة فى مجلس الدولة بوجود ١٣٧ قاضية عام ٢٠٢٤، إضافة إلى حضور متزايد للمرأة فى السلك الدبلوماسي. كما ارتفعت نسبة النساء فى وظائف الإدارة العليا لتصل إلى ٣٢٪ بحلول عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٨,٣٪ عام ٢٠١٦. وعلى مستوى الإدارة المحلية، حققت المرأة طفرات غير مسبوقة؛ حيث تصدرت محافظة الإسكندرية قائمة المحافظات فى تمثيل

> **تمت مضاعفة الجهود لتعزيز مشاركة المرأة فى سوق العمل ودعم ريادة الأعمال عبر قروض صغيرة ومتناهية الصغر، وبرامج الادخار والإقراض الرقمى مثل برنامج «تحويشة»، ومبادرات عديدة مثل مبادرة «مستورة» التى ساهمت فى تمويل أكثر من ٣٠,٠٠٠ مشروع بإجمالى استثمارات نحو ٧٣٠ مليون جنيه**

الكشف المبكر على السيدات ضمن حملة ١٠٠ مليون صحة

المرأة بالمناصب القيادية بنسبة ٥٦٪، تلتها أسيوط بنسبة ٥٠٪.

ويوضح الجدول التالى ملخص التطور فى أرقام تمثيل المرأة فى الفترة ما بين (٢٠٢٠ - ٢٠٢٥):

المؤسسة/ المنصب	نسبة التمثيل التقريبية
مجلس النواب	27-28%
مجلس الشيوخ	13.7%
الحكومة (وزيرات)	16-25%
نائبات المحافظين	33%
مجلس الدولة	23%
السلك الدبلوماسي	30%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتقارير الدورية لمتابعة «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠»

ولأن تمكين المرأة لا يكتمل بمعناه الاقتصادى والسياسى وحده، فقد أولت الدولة المصرية منذ سنواتٍ مبكرة اهتمامًا واسعًا ببرامج الحماية الاجتماعية التى تسهم فى تعزيز استقرار الأسرة المصرية وتوفير بيئة آمنة للمرأة، وقد جسّدت مبادرة «حياة كريمة» هذا الالتزام الوطنى بصورة واضحة على أرض الواقع. فقد أطلقت الدولة هذه المبادرة الرئاسية فى إطار جهودها لتنمية الريف المصرى وتحسين مستوى الخدمات والبنية الأساسية، وترتبط أهدافها بتحسين جودة الحياة للأسر فى القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، حيث تستفيد منها ملايين الأسر بشكل مباشر وغير مباشر، ويأتى فى مقدمتهم النساء باعتبارهن غالبية أفراد الأسرة المحورية فى استقرارها وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا. وقد كشف تقرير رسمى أن المرحلة الأولى من المبادرة حققت معدلات تنفيذ عالية استفاد منها نحو ١٨ مليون مواطن من سكان القرى والمناطق المستهدفة عبر تنفيذ آلاف المشاريع التنموية فى الصحة والتعليم والبنية الأساسية، وتركز الكثير من هذه الخدمات على دعم الأسرة والأم والطفل بما يعزز قدرة المرأة على العطاء داخل بيئتها الاجتماعية.

وفى المقابل، يعد برنامج «تكافل وكرامة» الذى أطلقته الدولة جزءًا أساسيًا من منظومة الحماية الاجتماعية، وهو برنامج نقدى دعمته الدولة بـ قيمة ٤١ مليار جنيه سنويًا تقريبًا ضمن خطة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتقديم دعم نقدى لذوى الدخل المحدود، ويصل عدد الأسر المستفيدة حاليًا إلى نحو ٤,٧ مليون أسرة على مستوى الجمهورية. وتشير إحصاءات رسمية إلى أن نحو ٧٥٪ من مستفيدى برنامج «تكافل وكرامة» من النساء، مما يعكس الدور الحاسم للبرنامج فى دعم المرأة داخل الأسرة والبناء الاجتماعي، وتحفيزها نحو المشاركة الفاعلة فى التعليم والعمل والحياة المجتمعية. ومنذ انطلاقته، ساهم البرنامج فى تقديم الدعم النقدى لآلاف الأسر عبر ربطه بتحقيق شروط اجتماعية مهمة مثل الحفاظ على التعليم والصحة، ما أتاح لعدد كبير من النساء فرصة الاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعى والتحول التدريجى نحو استقلال اقتصادى واجتماعي.

> **ارتفعت نسبة النساء فى الحكومة إلى نحو ١٦٪ فى عام ٢٠٢٤، بينما سجلت مصر فى سنوات سابقة أعلى نسبة تمثيل وزارى فى تاريخها الحديث حيث بلغت ٢٤,٢٪، وهى نسبة تتجاوز متوسط التمثيل فى العالم العربى البالغ ١٣,٦٪**

وفى المجال الصحي، أطلقت الدولة والمجلس القومى للمرأة عددًا من البرامج المهمة مثل مبادرة «١٠٠ مليون صحة» للكشف المبكر عن سرطان الثدى وبرامج دعم صحة المرأة والأم والجنين، والاستثمار فى إنشاء مراكز دعم صحة المرأة، إلى جانب حملات مكافحة ختان الإناث وتشديد العقوبات عليه. كما استفادت ملايين السيدات من منظومة التأمين الصحى الشامل وبرامج الرعاية الصحية المتخصصة.

وفى مجال التعليم، عملت الدولة على تعزيز فرص تعليم الفتيات عبر مبادرات محو الأمية، وتوسيع الإتاحة التعليمية فى المناطق الريفية، وتقديم منح تعليمية، فضلًا عن برامج تمكين الفتيات فى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومبادرات التعليم الرقمى التى تستهدف دمج المرأة فى الاقتصاد المعرفي.

مشاركة عضوات الهيئات القضائية المصرية ضمن اليوم الدولى للقاضيات

أما فى التمكين الاجتماعى فقد تم تنفيذ برامج تنظيم الأسرة، ودعم السيدات المعيلات، وتعزيز الحماية القانونية، وإطلاق حملات توعية مجتمعية واسعة مثل «التاء المربوطة سر قوتك»، وإنشاء وحدات لحماية المرأة من العنف ومراكز لاستضافة السيدات المعرضات للمخاطر، إضافة إلى إنشاء ٥٠ وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية لضمان بيئة آمنة للفتيات.

وعلى صعيد التمكين الاقتصادي، تمت مضاعفة الجهود لتعزيز مشاركة المرأة فى سوق العمل ودعم ريادة الأعمال عبر قروض صغيرة ومتناهية الصغر، وبرامج الادخار والإقراض الرقمى مثل برنامج «تحويشة»، ومبادرات عديدة مثل مبادرة «مستورة» التى ساهمت فى تمويل أكثر من ٣٠,٠٠٠ مشروع بإجمالى استثمارات نحو ٧٣٠ مليون جنيه. وقد حققت الدولة طفرة فى الشمول المالى للمرأة، حيث ارتفعت النسبة من ٩٪ فقط عام ٢٠١٥ إلى ٦٩٪ عام ٢٠٢٤. ولتعزيز بيئة العمل، تم تفعيل ٣٨٤ وحدة لتكافؤ الفرص على المستوى المركزى لدعم المرأة العاملة. وتشير الدراسات إلى أن تقليص فجوة النوع الاجتماعى بنسبة ٢٥٪ من شأنه زيادة إجمالى الناتج المحلى العالمى بـ ٥,٣ تريليون دولار، وفى الحالة المصرية، فإن مساواة مشاركة الإناث بالذكور فى سوق العمل يمكن أن ترفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة تصل إلى ٣٤٪.

وعلى صعيد الشمول المالى للمرأة، فقد ارتفع عدد السيدات اللاتى يستخدمن حسابات مالية إلى ٢٣,٣ مليون سيدة من إجمالى ٣٣,٩ مليون فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر ، لتصل نسبة الشمول المالى للمرأة إلى ٦٨,٨٪، وارتفعت تلك النسب بين الشباب والبالغ إجمالى عددهم ٣٩,٤ مليون شاب للفئة العمرية من ١٥ سنة لـ٣٥ سنة، لتصل إلى ٥٣,١٪ بمعدل نمو بلغ ٦٥٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤.

كما امتد التمكين إلى مجالس الإدارات؛ حيث أصدر البنك المركزى المصرى والهيئة العامة للرقابة المالية قرارات بوجوب تمثيل عنصر نسائى فى مجالس إدارات الشركات والجهات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية. وقد توّجت هذه الجهود بنتائج ملموسة فى مراكز القيادة المؤسسية، حيث كشف تقرير مرصد المرأة فى مجالس الإدارات لعام ٢٠٢٤ عن ارتفاع مؤشر تمثيل المرأة ليصل إلى ٢٤,٣٪، محققًا قفزة كبيرة من نسبة ١٠٪ التى سُجلت فى عام ٢٠١٩. وتصدرت شركات القطاع المالى غير المصرفى هذا المشهد بنسبة تمثيل بلغت ٢٦,٤٪، بينما وصلت النسبة فى الشركات المقيدة بالبورصة إلى ٢٢٪، وفى القطاع المصرفى إلى ١٨,٧٪. وتعكس هذه الأرقام نجاح السياسات، مما يقرّب مصر من تحقيق هدفها الاستراتيجى بتمثيل نسائى لا يقل عن ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

> **تؤكد الأرقام ارتفاع تمثيل المرأة فى مجلس النواب المصرى إلى ١٦٣ مقعدًا بحلول عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٩ مقاعد فقط عام ٢٠١٢، كما بلغ تمثيل المرأة فى مجلس الشيوخ ٤١ مقعدًا عام ٢٠٢٥. ويُعد مجلس النواب المصرى -بغرفتيه- حاليًا الأول عربيًا من حيث عدد الأعضاء الإناث**

وفى اليوم العالمى للمرأة، تتجدد المسئولية على الجميع؛ فعلى المؤسسات الوطنية أن تواصل ترسيخ العدالة وتكافؤ الفرص وبناء قدرات المرأة وتأهيلها للمناصب القيادية؛ وعلى المجتمع أن يدرك أن دعم المرأة ليس مجرد واجب اجتماعي، بل هو ركيزة أساسية لتقدم الوطن. أما المرأة المصرية ذاتها، فعليها أن تواصل إيمانها بقدراتها، وأن تحافظ على اجتهادها وانضباطها، وأن تدرك أن ما تحققه من إنجازات إنما يمثل خطوة إضافية فى مسيرة وطن يسعى دائمًا إلى الريادة والتقدم.

ختامًا، تبقى المرأة المصرية ضميرًا حيًا للوطن، تحفظ قيمه الأصيلة وتضيف بعلمها وخبرتها وإرادتها طبقة جديدة من القوة لمستقبله. هى شريك وفاعل رئيسى فى بناء الدولة، وحارس للقيم، وقوة فاعلة فى مسار التنمية، ومع كل إنجاز تحققه، تتقدم مصر خطوة أخرى نحو غد أكثر إشراقًا وعدلًا واستدامة.

سهير القلماوى

من رائدات الأدب العربى الحديث
وأول امرأة مصرية تحصل على الدكتوراه فى الأدب العرب

٢٠ يوليو ١٩١١ - ٤ مايو ١٩٩٧

من رائدات الأدب والنقد والبحث الجامعى فى مصر. كانت أول فتاة تلتحق بجامعة فؤاد الأول وأول امرأة تحصل على درجة الدكتوراه منها، ووضعت برسالتها عن «ألف ليلة وليلة» أساسًا لرؤية جديدة للتراث السردى العربي. شغلت مناصب ثقافية بارزة وأسهمت فى تأسيس معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ١٩٦٩، كما عملت على «إعداد امرأة جديدة: ذكية، مثقفة، حكيمة ومسؤولة عن حياتها وأسرتها» بحسب ما يرد فى سيرتها.

المرأة المتعلمة قادرة على تغيير مستقبل أمة كاملة

سهير القلماوى

ملك حفنى ناصف

أديبة مصرية وداعية للإصلاح الاجتماعي

٢٥ ديسمبر ١٨٨٦ - ١٧ أكتوبر ١٩١٨

«باحثة البادية»، من أوائل المثقفات اللواتى نظّرن لقضية إصلاح حال المرأة فى مصر فى مطلع القرن العشرين. أسست «اتحاد النساء التهذيبي» وجمعية لإغاثة المنكوبين المصريين والعرب، وشاركت فى المؤتمر المصرى الأول عام ١٩١١ بمذكرة تطالب بتعليم المرأة ورفع مستواها الاجتماعي. عالجت فى كتاباتها قضايا الزواج والتعليم والعمل من زاوية إصلاح المجتمع ككل، فحازت احترام الرأى العام واعتبرت صوتًا إصلاحيًا لا صداميًا.

صلاح المجتمع يبدأ بتعليم المرأة

ملك حفنى ناصف

إرث طويل وطموحات مستقبلية

القيادة النسائية ليست استثناء

ضمير الوطن

لم يكن حضور المرأة المصرية فى المجال العام طارئًا أو وليد تحولات معاصرة، بل هو امتداد طبيعى لدور تاريخى راسخ تشكّل عبر قرون طويلة. فقد وثقت المصادر الفرعونية مكانة رفيعة للمرأة فى مصر القديمة، إذ كانت شريكة الرجل فى الحياة الدينية والدنيوية وتحظى بالمساواة القانونية الكاملة برهنت المصرية القديمة على قدرتها فى تولّى مناصب عليا؛ فظهرت ملكات فرعونيات مثل حتشبسوت ونفرتارى وكليوباترا، وشاركت النساء فى القضاء والطب وغيرهما.

د/مريان قلدس

■ عضو مجلس النواب
الرئيس التنفيذى للمركز المصرى للتحكيم الاختيارى
وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

ومع تطور الدولة المصرية الحديثة، تصدّرت النساء المشهد الوطنى بانخراطهن فى حركة التحرر والتنوير.فقد أسّست هدى شعراوى فى عشرينيات القرن الماضى الاتحاد النسائى المصرى للدفاع عن حقوق المرأة، كما جسدت صفية زغلول نموذج المرأة الوطنية التى لم تكتفِ بالدعم المعنوي، بل كانت حاضرة فى مشهد النضال السياسي، وكذلك تركت سميرة موسى بصمة لا تمحى فى مسيرة العلم المصري؛ كأول عالمة ذرّة مصرية وعربية، وأسهمت فى دعم البحث العلمى وتعزيز مكانة. مصر العلمية وتشكل هذه النماذج وغيرها معالم مضيئة فى تاريخ المرأة المصرية، ومقدمات طبيعية لما نشهده اليوم من تمكين مؤسسى شامل.

غير أن التحول النوعى فى تمكين المرأة تسارع بصورة غير مسبوقة فى ظل الإرادة السياسية الواضحة التى تبنّت ملف تمكين المرأة باعتباره جزءًا أصيلًا من مشروع الدولة الحديثة. وقد تُرجم دعم القيادة السياسية المصرية لتمكين المرأة إلى إجراءات دستورية ومؤسسية واضحة أعادت صياغة خريطة المشاركة النسائية فى مختلف مؤسسات الدولة. فتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ لتكون إطارًا شاملًا يدمج المرأة فى مسارات التنمية المستدامة، كما أُعلن عام ٢٠١٧ عامًا للمرأة المصرية تأكيدًا لوضع هذا الملف على رأس أولويات الدولة. وشهد الدستور المصرى تعديلًا عام ٢٠١٩ خصص للمرأة نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب، وهو ما أسفر عن أعلى تمثيل برلمانى نسائى فى تاريخ البلاد. كما تم تعزيز دور المجلس القومى للمرأة كشريك رئيسى فى اقتراح التشريعات والسياسات.

وامتد هذا التمكين إلى المجالات التنفيذية والقضائية والاقتصادية بصورة عملية وملموسة؛ فشهدت الحكومة زيادة فى عدد الوزيرات وإسناد حقائب مؤثرة لقيادات نسائية، كما تم تعيين المرأة فى مناصب نائب المحافظ ومواقع صنع القرار داخل الهيئات الرقابية والاقتصادية. وفى سابقة تاريخية، صدرت قرارات بتعيين المرأة لأول مرة فى مجلس الدولة والنيابة العامة، بعد عقود من قصر التعيين على الرجال، بما رسّخ مبدأ تكافؤ الفرص على أرض الواقع. وتوازيًا مع ذلك، أُدخلت تعديلات تشريعية عززت الحماية القانونية للمرأة، ودُعمت رائدات الأعمال والمشروعات الصغيرة عبر مبادرات تمويلية وبرامج تدريبية، مع إدماج المرأة فى خطط الشمول المالى والتحول الرقمي.

إن التمكين الحقيقى لا يقاس بعدد المقاعد التى تشغلها النساء، بل بمدى تأثيرهن فى صياغة السياسات وصناعة القرار. وفى هذا السياق، أظهرت التجربة المصرية أن المرأة قادرة على الانتقال من مرحلة المطالبة بالحقوق إلى مرحلة إدارة المؤسسات والمشاركة الفعلية فى رسم ملامح المستقبل، بفضل بيئة سياسية وتشريعية داعمة تؤمن بالجدارة معيارًا وحيدًا للتقدم مما أدى إلى تزايد الثقة المجتمعية بقدرتها على القيادة فى مجالات كانت سابقًا حكرًا على الرجال.

تتميّز المرأة المصرية بخصائص مهنية وإنسانية فريدة تجمع بين الحزم والحنان، والكفاءة والمرونة. فهى غالباً ما تتحلّى بمهارات تنظيمية قوية وقدرة على التوازن بين متطلبات العمل وحاجات الأسرة. وأثبتت الدراسات أن النساء قادرات على قيادة فرق العمل بكفاءة متساوية أو متفوقة أحياناً على الرجال. فقد وجدت مراجعات الأداء المؤسسى أن تقييمات القيادة عند الموظفين تعتبر كفاءة المرأة فى المناصب القيادية مساوية أو متفوقة على الرجل. يتجلّى هذا التميز القيادى فى قدرتها على التفكير الاستراتيجى بعيد المدى، وفى مثابرتها على بلوغ الأهداف مهما تعاظمت التحديات، إلى جانب ما تتمتع به من مهارة واضحة فى إدارة الأزمات وحل المشكلات وبناء جسور التواصل الفعّال. ففى محيط الأسرة، تضطلع الأم أو الزوجة بدور محورى بصفتها الركيزة الأساسية لتنظيم شئون البيت وتربية الأبناء وإدارة التفاصيل اليومية، لكنها فى الوقت ذاته تمتلك رؤية واعية تمتد إلى تخطيط مستقبل مهنى طموح لنفسها ولأسرتها. وقد أثبتت تجارب عديدة أن المهارات التى تكتسبها المرأة داخل الأسرة كفن الحوار، واحتواء الخلافات، وتحقيق التوازن بين احتياجات متعددة، تنعكس بصورة مباشرة على أدائها فى بيئة العمل، فتمكّنها من قيادة الفرق بكفاءة، واتخاذ قرارات رشيدة، وإدارة المواقف المعقدة بثقة واقتدار.

وعلى المستوى الشخصي، فقد عاصرت تجربة تركت أثراً بالغاً فى مسيرتى المهنية؛ حيث نشأتُ فى أسرة قضائية؛ كان والدى وجدى من قضاة محاكم النقض والاستئناف، حيث تشبعت منذ الصغر بقيم العدالة والانضباط واحترام القانون. هذا الإرث لم يكن مجرد خلفية عائلية، بل كان منهج حياة. بدأت رحلتى الأكاديمية بالحصول على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم درست الحقوق بجامعة القاهرة، وتعمقت فى القانون الدولى من خلال دراسة الماجستير بجامعة إنديانا.

كانت هذه المرحلة تأسيساً علمياً متكاملاً جمع بين الإدارة والقانون، ومهّد لمسار مهنى يرتكز على الحوكمة والعدالة المؤسسية. كما حصلتُ على درجة الدكتوراه فى القانون بأعلى تقدير (ممتاز جداً) من جامعة مونتريال بكندا. وهناك عُرض علىَّ البقاء فى كندا ، لكن إيمانى بوطنى ودعم قيادته السياسية كان أقوى من كل عروض أو إغراءات. عدتُ إلى مصر مؤمنة بأن الدولة التى تستثمر فى التعليم والكفاءات لا بد أن تفتح أبوابها لأبنائها. وقد أثبت الواقع صحة هذا الإيمان.

> **التحول النوعى فى تمكين المرأة تسارع بصورة غير مسبوقة فى ظل الإرادة السياسية الواضحة التى تبنت ملف تمكين المرأة باعتباره جزءًا أصيلًا من مشروع الدولة الحديثة. وقد تُرجم دعم القيادة السياسية المصرية لتمكين المرأة إلى إجراءات دستورية ومؤسسية واضحة أعادت صياغة خريطة المشاركة النسائية فى مختلف مؤسسات الدولة**

أمضيت سنوات طويلة فى النيابة الإدارية متدرجة فى المناصب حتى وصلت إلى درجة مستشارة، أعمل على حماية المال العام ومكافحة الفساد. كانت هذه المرحلة مدرسة عملية صقلت خبرتي، وعززت قناعتى بأن العدالة ليست نصوصاً جامدة، بل ممارسة يومية تتطلب النزاهة والشجاعة.

توجت رحلتى المهنية بتعيينى مستشارة فى الإدارة العامة للتحكيم بوزارة العدل، ثم صدور قرار بتعيينى أول امرأة فى العالم العربى كرئيس تنفيذى لـ المركز المصرى للتحكيم الاختيارى وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية (ECAS) وهو أول مركز تحكيم مُنشأ بقرار جمهوري.

لم يكن هذا التعيين إنجازًا شخصيًا فحسب، بل رسالة واضحة بأن القيادة السياسية المصرية تؤمن بقدرة المرأة على

الرئيس عبد الفتاح السيسى والسيدة قرينته يشهدان احتفالية تكريم المرأة المصرية والأم المثالية- ٢٠١٨

المرأة المصرية حاضرة وبقوة ضمن المشهد السياسى والاجتماعى فى مختلف العصور

تواجد المرأة المصرية فى مختلف المواقع الداعمة للتنمية فى مصر

تولى أرفع المناصب فى مجالات العدالة الاقتصادية والحوكمة. وخلال رئاستى للمركز تم تنظيم أول مؤتمر للشركات العائلية عام ٢٠٢٣ وإطلاق أول يوم تحكيم مصرى عام ٢٠٢٥ وهما مبادرتان عززتا مكانة مصر إقليميًا فى مجال تسوية المنازعات، كما شارك المركز فى عددٍ من أبرز مؤتمرات التحكيم الدولية، من بينها أسبوع باريس للتحكيم، وأسبوع دبى للتحكيم وأسبوع الرياض لتسوية المنازعات وأيام مسقط للتحكيم، وغيرهم بمختلف الدول العربية والأوروبية. وكان المركز أول مركز مصرى يشارك فى فعاليات أسبوع نيويورك للتحكيم. وتعكس هذه المشاركات الحضور الفعّال لمصر فى المحافل الدولية، وتعزز تواجدها ضمن المنصات العالمية التى تجمع نخبة من خبراء التحكيم وتسوية المنازعات من مختلف أنحاء العالم.

عاصرت تجربة تركت أثراً بالغاً فى مسيرتى المهنية؛ حيث نشأت فى أسرة قضائية؛ كان والدى وجدى من قضاة محاكم النقض والاستئناف، حيث تشبعت منذ الصغر بقيم العدالة والانضباط واحترام القانون. هذا الإرث لم يكن مجرد خلفية عائلية، بل كان منهج حياة

كما حصلت بتوفيق الله على عددٍ من الجوائز المحلية والدولية التى تؤكد التأثير المهنى والمؤسسى(*).

كما حصل المركز على تكريمات عديدة باعتباره بيئة عمل صحية عامى ٢٠٢٤و ٢٠٢٥، مما يعكس اهتمامنا ببناء مؤسسات قوية قائمة على الكفاءة والاحترام المتبادل.

ومؤخرًا، تم تعيينى عضوًا بمجلس إدارة المجلس القومى للمرأة، ثم عضوًا فى مجلس النواب بقرار جمهوري، فى خطوة تعكس ثقة القيادة السياسية فى الخبرات النسائية الوطنية ودعمها الواضح لتمكين المرأة، كما هو تجسيد لإيمان الدولة بأن المرأة شريك أصيل فى صنع القرار التشريعى والرقابي. كما أُحاضر فى الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وأشارك كمتحدثة دولية لنشر ثقافة الحوكمة وتسوية المنازعات.

علمتنى الخبرة المهنية أن القيادة مسئولية قبل أن تكون سلطة، وأن تمكين المرأة لا يعنى الانفصال عن أدوارها الأسرية، بل إعادة تعريفها بصورة أكثر توازنًا وعدالة. فالمرأة القادرة على إدارة أسرة بكفاءة هى ذاتها القادرة على إدارة مؤسسة، إذا أُتيحت لها الفرصة فى ظل مناخ سياسى يؤمن بقدراتها.

وقد كان لنموذج والدتى أثر بالغ فى ترسيخ هذا المفهوم لديّ. فقد كانت تجسيدًا حيًا للصمود والاتزان والقوة الهادئة. امرأة عاملة كرّست حياتها لعملها، وفى الوقت ذاته أدارت شئون أسرتها بكل التزام ومسئولية. ترمّلت فى سن مبكرة بعد فترة وجيزة من تخرجى من الجامعة، لكنها واجهت تلك المرحلة بإرادة ثابتة، ووهبت نفسها لتربيتنا، وغرست فينا مبادئ النزاهة والاجتهاد، وجعلت الأسرة أولوية لا تقبل المساومة.

دعمتنى خلال دراستي، ثم ساندتنى لاحقًا فى تربية أبنائي، بينما واصلت مسيرتها المهنية بثبات. لم ترَ يومًا تعارضًا بين الطموح المهنى والالتزام الأسري، بل كانت تؤمن أن النجاح الحقيقى يقوم على التوازن بينهما. وكانت دائمًا تشجعنى على التقدم فى مسارى المهني، دون أن يُنتقص من دور الأسرة أو مكانتها.

هذا النموذج الإنسانى رسّخ فى داخلى قناعة بأن تمكين المرأة لا يعنى الانفصال عن أدوارها الأسرية، بل يعنى إعادة تعريفها بصورة أكثر عدالة واتزانًا. فالمرأة القادرة على بناء أسرة متماسكة هى ذاتها القادرة على إدارة مؤسسة بكفاءة، إذا أتيحت لها الفرصة وتم إحسان توظيف قدراتها.

ولما كان وراء كل إنجاز أسرة داعمة، لا يسعنى إلا أن أذكر أن زوجى كان الداعم والساند الأكبر لى فى تحقيق التوازن بين مسئولياتى المهنية ومسئولياتى الأسرية.

إن المستقبل يضع أمام المرأة المصرية مسئولية مضاعفة. فإن تجربتى تؤكد أن تمكين المرأة وريادتها فى مصر لم يعد مجرد خطاب أو شعار، بل أصبح سياسة دولة وإرادة قيادة ومسارًا مؤسسيًا. ولكن بات التحدى الحقيقى هو ترسيخ الاستدامة ويتطلب ذلك الاستثمار المستمر فى التعليم، ودعم مسارات التدريب والتأهيل، وتوسيع نطاق المشاركة فى المحافل الإقليمية والدولية، بحيث تبقى مصر نموذجًا عربيًا وإفريقيًا فى دمج المرأة داخل منظومات العدالة والحوكمة.

إننى أؤمن أن قوة الدولة لا تقاس فقط بمؤسساتها، بل بقدرتها على تمكين جميع طاقاتها البشرية دون تمييز. والمرأة المصرية أثبتت، تاريخيًا وعمليًا، أنها طاقة قادرة على البناء والإصلاح وصناعة المستقبل. ومع استمرار الإرادة السياسية الداعمة، فإن السنوات المقبلة ستشهد مزيدًا من الحضور النسائى المؤثر فى مواقع صنع القرار، ليس بوصفه استثناءً، بل باعتباره أمرًا طبيعيًا ومتسقًا مع مسار التطور الوطني.

تتميّز المرأة المصرية بخصائص مهنية وإنسانية فريدة تجمع بين الحزم والحنان، والكفاءة والمرونة. فهى غالباً ما تتحلى بمهارات تنظيمية قوية وقدرة على التوازن بين متطلبات العمل وحاجات الأسرة. وأثبتت الدراسات أن النساء قادرات على قيادة فرق العمل بكفاءة متساوية أو متفوقة أحياناً على الرجال

ففى اليوم العالمى للمرأة، لا نحتفى فقط بتاريخ طويل من العطاء، بل نؤكد مسارًا مستقبليًا قائمًا على الاستحقاق ولا نحتفى بدور المرأة بوصفه تكريمًا رمزيًا، بل نؤكد التزامًا مستمرًا بترسيخ بيئة عادلة تُقدّر الكفاءة، وتمنح الفرص، وتعزز المشاركة الفعالة.

المرأة المصرية هى عامل رئيسى فى معادلة البناء الوطني، واليوم تثبت التجارب المعاصرة – ومنها تجربتي– أن القيادة النسائية فى مجالات العدالة والحوكمة ليست استثناءً، بل تعبيرًا عن تطور طبيعى فى دولة تؤمن بكفاءة أبنائها وبناتها على السواء.

وإذا كان الماضى قد أثبت قدرة المرأة المصرية على الصمود، فإن الحاضر يؤكد قدرتها على القيادة، أما المستقبل فينتظر منها دورًا أكبر فى صياغة السياسات الاقتصادية والقانونية التى تحدد مسار التنمية. فالمرأة المصرية لم تعد تطالب بمساحة، بل أصبحت تصنع هذه المساحة بعملها وكفاءتها وإصرارها.

(*) جائزة واحدة من ضمن أقوى 50 امرأة تأثيراً لعام 2025 من جريدة أموال الغد تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء.
جائزة White Page International Global Women Power Leader 2025
وهى جائزة بريطانية مرموقة تُمنح للقائدات العالميات فى الحوكمة والقيادة.
جائزة أفضل محكمة وممارسة فى تسوية المنازعات 2025 من الجمعية الإفريقية للتحكيم (كأول مصرية).
لقب أكثر امرأة تأثيراً فى المجال القانونى فى الشرق الأوسط 2023 من مجلة The Law.

عائشة عبدالرحمن

«بنت الشاطئ»
أول امرأة تُحاضر فى الأزهر الشريف

١٨ نوفمبر ١٩١٣ - ١ ديسمبر ١٩٩٨

تُعد الدكتورة عائشة عبد الرحمن، الشهيرة بلقب «بنت الشاطئ»، رمزاً استثنائياً فى تاريخ النهضة الفكرية المصرية، حيث استطاعت ببراعة الجمع بين عمق التراث وأصالة المعاصرة. بدأت مسيرتها من دمياط، وتحدت الصعاب لتصبح أول امرأة تُحاضر فى الأزهر الشريف.

تميز إنتاجها الفكرى بالرصانة والدفاع عن الهوية واللغة العربية، وبرزت كصوت إصلاحى قوى يوازن بين العقل والنقل. لم تكن مجرد أستاذة جامعية، بل كانت مؤسسة فكرية قائمة بذاتها، وهبت حياتها لإثبات جدارة المرأة فى خوض غمار العلوم الدينية والفلسفية، تاركةً إرثاً موسوعياً يظل مرجعاً ملهماً للأجيال فى المسيرة التنويرية للدولة المصرية.

> قيمة المرأة فى دينها
> وأخلاقها ورُجحان عقلها
>
> عائشة عبدالرحمن

دولت أبيض

كونتيسة المسرح
إحدى رائدات الفن المصرى

٢٩ يناير ١٨٩٦ - ٤ يناير ١٩٧٨

تُعد الفنانة دولت أبيض من الرائدات فى المسرح والسينما المصرية، وقد لُقبت بـ«كونتيسة المسرح» تقديرًا لمكانتها الفنية. شاركت فى بدايات الحركة المسرحية الحديثة، ثم انتقلت إلى السينما فى الثلاثينيات، وقدمت أدوارًا راسخة فى ذاكرة المشاهد المصري، خصوصًا أدوار الأم فى عدد من أفلام الخمسينيات والستينيات. اختير من أعمالها فيلمان ضمن قائمة أفضل مئة فيلم فى تاريخ السينما المصرية، ما يعكس قيمة إسهامها فى تشكيل وجدان المتلقى المصرى والعربي.

المرأة المصرية مصدر الإلهام وقوة المستقبل

ضمير الوطن

فى اليوم العالمى للمرأة، هذا اليوم الذى يُحتفى فيه بإنجازات المرأة وقدرتها على إحداث التغيير فى شتى بقاع الأرض، يغمرنى شعورٌ عميقٌ بالفخر والاعتزاز وأنا أشارككم كلماتى عبر منبر مجلة «ضمير الوطن»، التى طالما كانت صوتًا صادقًا ومعبرًا عن قضايا أمتنا وتطلعاتها. إنها لمناسبةٌ جليلةٌ أن نخصص هذا العدد لتكريم المرأة المصرية، التى كانت ولا تزال قلبَ هذا الوطن النابض وضميره الحي، وشريكًا لا غنى عنه فى مسيرة البناء والتنمية التى تشهدها بلادنا الحبيبة فى ظل قيادة حكيمة تؤمن بأن الأوطان لا تُبنى إلا بسواعد أبنائها وبناتها معًا.

د/ سلافة جويلى

■ المدير التنفيذى للأكاديمية الوطنية للتدريب

عندما نتأمل صفحات تاريخنا المصرى العريق، نجد أن المرأة كانت دائمًا فى قلب الأحداث، صانعةً للتاريخ ومربيةً للأجيال. لم تكن يومًا على الهامش، بل كانت شريكًا فاعلًا فى بناء الحضارة التى أذهلت العالم. من حتشبسوت التى حكمت بحكمة وقوة، ونفرتارى التى كانت رمزًا للجمال والدبلوماسية، مرورًا بشجرة الدر التى أدارت شئون البلاد فى فترة عصيبة، ووصولًا إلى نساء العصر الحديث اللاتى حملن لواء العلم والمعرفة والنضال الوطني، مثل هدى شعراوى وصفية زغلول وغيرهن الكثيرات. إن الشخصية المصرية، بثرائها وتفردها، مدينةٌ بالكثير للمرأة التى غرست فى أبنائها قيم الصمود والكرم والانتماء. لقد كانت الأم التى تربى الأبطال، والزوجة التى تساند زوجها فى أحلك الظروف، والأخت التى تقدم الدعم بلا حدود. هذا الدور المحوري، الذى قد يبدو بسيطًا فى ظاهره، هو فى حقيقته الأساس الذى قامت عليه أمتنا العظيمة.

إن الحديث عن المرأة المصرية لا يكتمل دون الإشارة إلى دورها فى تشكيل الوجدان الثقافى والاجتماعي. لقد كانت المرأة المصرية حافظةً للتراث، وناقلةً للتقاليد الشفهية والحكايات الشعبية التى شكلت جزءًا من هويتنا. كانت وما زالت هى المعلم الأول، التى تنقل اللغة والقيم والأخلاق لأبنائها. بصبرها وعطائها، استطاعت أن تحافظ على تماسك الأسرة المصرية، التى هى نواة المجتمع، وأن تزرع فى نفوس أبنائها حبَّ الوطن والاعتزاز بهويته الفريدة التى تمزج بين أصالة الماضى وتطلعات المستقبل. إن كلَّ طبقٍ شهيٍّ يحمل نكهةً مصريةً أصيلةً، وكلَّ قصةِ جدة تُروى للأحفاد، وكلَّ أغنيةٍ شعبيةٍ ترددها الألسن، تحمل بصمةَ امرأةٍ عظيمةٍ حافظت على هذا الإرث لينتقل عبر الأجيال.

لم يقتصر إشعاع المرأة المصرية على حدود وطنها، بل امتد تأثيرها لتصبح مصدر إلهامٍ فى محيطها العربى والإفريقي. وقد كانت مصر سبّاقةً فى منح المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية، فكانت من أوائل الدول التى شهدت وصول المرأة إلى مقاعد البرلمان فى الخمسينيات من القرن الماضي، وتوليها المناصب الوزارية، وتمثيلها لبلادها فى المحافل الدولية بكل كفاءةٍ واقتدار. هذا الإرث من الريادة يضع على عاتقنا اليوم مسئولية استكماله والبناء عليه، وتقديم نموذجٍ يحتذى به فى تمكين المرأة على كافة الأصعدة.

واليوم، تزخر مصر بنماذجَ نسائيةٍ ملهمةٍ فى كافة المجالات، بشكل يفوق أى وقتٍ مضى. نرى العالمة التى تحقق اكتشافاتٍ تغير وجه البشرية فى مختبرات البحث العلمي، والطبيبة التى تقف فى الصفوف الأمامية لحماية صحة المواطنين، والمهندسة التى تشيد صروح المستقبل فى المشروعات القومية الكبرى، وسيدة الأعمال التى تدير مشروعها الخاص وتوفر فرص عملٍ لغيرها، والفنانة التى تعبر عن قضايا مجتمعها بإبداعها، والقاضية التى تجلس على منصة العدالة بكل شموخ. كل هؤلاء السيدات، وغيرهن الكثيرات ممن لا يتسع المجال لذكرهن، هن قصص نجاحٍ حية، يثبتن للعالم أجمع أن المرأة المصرية قادرةٌ على تحقيق المعجزات متى ما أتيحت لها الفرصة والإمكانيات.

إننى أستلهم شخصيًا من قوة وصمود المرأة المصرية فى حياتى اليومية. أراها فى زميلاتى فى العمل، اللاتى يجمعن بين مسئولياتهن المهنية الدقيقة والتزاماتهن الأسرية بكفاءة مذهلة تثير الإعجاب. وأراها فى الشابات المتدربات فى الأكاديمية الوطنية للتدريب، اللاتى يملأهن الشغف والطموح لخدمة وطنهن، ويناقشن ويطرحن الأفكار بجرأةٍ ووعي.

وفى هذا الصدد، فإننى أرى أن تمكينَ المرأة يقوم فى الأساس على عدة ركائزَ لا غنى عنها لتحقيق تمكينٍ حقيقيٍّ للمرأة داخل أى مجتمع. فيتعين أن يكون الإطار القانونى والتشريعى داعمًا لتمكين المرأة، ومُحددًا لآليات ووسائل تحقيقه. كما ينبغى أن تعمل المناهج التعليمية على زرع فكرة عدم التمييز ومبدأ تمكين المرأة كقاعدة لدى أبنائنا وبناتنا منذ الصغر. وأيضًا، يقع على عاتق المؤسسات المعنية بتمكين المرأة مسئوليةٌ كبيرةٌ فى الدفاع عن حقوق المرأة ومناهضة أى تمييزٍ أو انتقاصٍ يقع على أيٍّ من هذه الحقوق.

ولكن، لا يمكن لأيٍّ من ذلك أن يجدى نفعًا، ولا يمكن لمجهودات تمكين المرأة أن تستقيم، إلا من خلال الثقافة المجتمعية الداعمة والحاضنة لاحترام وتقدير دور المرأة وبالتالى تمكينها، فالحاجة للدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بتمكينها جاءت فى الأساس نتيجة الممارسات الناتجة عن الثقافة المغلوطة والتطبيق الخاطئ لمفاهيم الدين. لذا، يتعين أن يرى الأطفال تمكين المرأة داخل أسرهم، ويراه الشباب فى المدارس والجامعات، ويراه المواطنون فى المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة والمواصلات العامة. فقناعتى الشخصية التى نشأتُ عليها فى أسرتي، وجَهدتُ على ممارستها طوال حياتى الوظيفية أن القاعدة الصحيحة هى احترام المرأة وتقدير دورها وتنفيذ تمكينها داخل الأسرة والجهة والمجتمع عامة، ومخالفة ذلك هو الاستثناء الذى يتعين علينا جميعًا مواجهته بالثقافة الصحيحة والتمسك بالتطبيق الصحيح لمفاهيم الأديان عن المرأة.

وانطلاقًا من إيمان القيادة السياسية العميق، وعلى رأسها فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأن تمكين المرأة هو حجر الزاوية فى بناء الجمهورية الجديدة، فقد وضعت الأكاديمية الوطنية للتدريب هذا الهدف النبيل على رأس أولوياتها الاستراتيجية فى بناء وتنمية رأس المال البشرى فى مصر. فنحن لا نرى فى تمكين المرأة مجرد شعار تُزيَّنُ به المناسبات، بل هو قناعة راسخة بأن الاستثمار فى

قدرات المرأة وتنمية مهاراتها هو الاستثمار الأكثر ربحية لمستقبل أمتنا. فالمرأة المُمَكَّنة هى أمٌ أكثر وعيًا، وموظفةٌ أكثر إنتاجية، ومواطنةٌ أكثر إيجابية ومشاركة.

ومن هذا المنطلق، عملنا فى الأكاديمية على تصميم وتنفيذ برامجَ تدريبيةٍ متخصصةٍ لا تهدف فقط إلى نقل المعرفة، بل إلى بناء الشخصية وتنمية المهارات القيادية. ولعل أبرز هذه المبادرات هى «مدرسة المرأة»، التى انطلقت فى يونيو ٢٠٢٢ لتكون منارةً لإعداد الكوادر النسائية القادرة على تولى المناصب القيادية فى مختلف قطاعات الدولة. لم تكن المدرسة مجرد برنامجٍ تدريبيٍّ، بل كانت منصةً متكاملةً تهدف إلى تحقيق التمكين الشامل للمرأة: سياسيًا، من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة فى صنع القرار وفهم آليات عمل الدولة الحديثة. واقتصاديًا، عبر دعم قدرتها على دخول سوق العمل بقوة والمساهمة فى دفع عجلة النمو من خلال برامج ريادة الأعمال والإدارة. واجتماعيًا، من خلال تعزيز وعيها بحقوقها ودورها فى خدمة مجتمعها والمشاركة فى العمل العام.

وتفخر الأكاديمية بأن برامجها الموجهة تحديدًا للمرأة، قد استفادت منها أكثر من ٦٦٠٠ سيدة مصرية، سواء من خلال برامج «المرأة تقود للتنفيذيات» التى تستهدف القيادات النسائية الحالية، أو برامج «المرأة تقود بالمحافظات المصرية» التى تصل إلى المرأة فى كافة ربوع مصر، أو حتى برامجنا الموجهة للمصريات فى الخارج لربطهن بالوطن وإشراكهن فى مسيرة التنمية. بالإضافة إلى تجاوز المرأة نسبة (٥٤,٣٪) من إجمالى خريجى البرامج المختلفة للأكاديمية. هذه الأرقام، التى نفخر بها، ليست مجرد إحصائيات، بل هى قصص نجاح لآلاف السيدات اللاتى أصبحن اليوم أكثر قدرةً على خدمة وطنهن والمساهمة فى تقدمه.

تزخر مصر بنماذجَ نسائيةٍ ملهمةٍ فى كافة المجالات، بشكل يفوق أى وقتٍ مضى. نرى العالمة التى تحقق اكتشافاتٍ تغير وجه البشرية فى مختبرات البحث العلمي، والطبيبة التى تقف فى الصفوف الأمامية لحماية صحة المواطنين، والمهندسة التى تشيد صروح المستقبل فى المشروعات القومية الكبرى، وسيدة الأعمال التى تدير مشروعها الخاص

إن ثمار هذه الجهود لم تقتصر على المتدربات فحسب، بل انعكست بشكل ملموس على هيكل الدولة المصرية. فيُسعدنى أن أذكر أن ما يزيد عن (٩٠) سيدةً من خريجات الأكاديمية يشغلن اليوم وظائف قيادية عليا بالإضافة إلى من شغلن هذه المناصب سابقًا بعد تخرجهن من

الأكاديمية، فمنهن من تولين منصب المحافظ، ومنهن من يشغلن منصب نائب لوزراء ومحافظين، ومنهن من يترأسن هيئات عامة فى الجهاز الإدارى للدولة، وأخريات يمثلن الشعب فى غرفتى البرلمان المصري، أو يجلسن على منصات القضاء كقاضيات وعضوات فى النيابة العامة. هذا التحول النوعى يؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق تمثيلٍ عادلٍ ومتكافئٍ للمرأة فى كافة مواقع صنع القرار، وهو ما لم يكن ليتحقق لولا الإرادة السياسية الداعمة والرؤية الثاقبة للقيادة.

ولم تكن جهودنا لتكتمل دون أن تكون الأكاديمية الوطنية للتدريب نفسُها نموذجًا يحتذى به فى تمكين

المرأة. فنحن نؤمن بأن التغيير يبدأ من الداخل. لذا، حرصنا على تطبيق سياسات تضمن تكافؤ الفرص والمساواة الكاملة بين الجنسين فى كافة مراحل العمل، بدءًا من التوظيف ومرورًا بالتدريب وانتهاءً بالترقي. واليوم، تشكل المرأة نسبة ٤٠٪ من الهيكل الإدارى للأكاديمية، وتتولى ٢٦٪ من المناصب العليا والقيادية بها. هذه النسب هى مصدر فخرٍ لنا، وتأكيدٌ على أن الكفاءة والقدرة هما المعيار الوحيد للتقدم والترقى داخل مؤسستنا.

عملنا فى الأكاديمية على تصميم وتنفيذ برامجَ تدريبيةٍ متخصصةٍ لا تهدف فقط إلى نقل المعرفة، بل إلى بناء الشخصية وتنمية المهارات القيادية. ولعل أبرز هذه المبادرات هى «مدرسة المرأة»، التى انطلقت فى يونيو ٢٠٢٢ لتكون منارةً لإعداد الكوادر النسائية القادرة على تولى المناصب القيادية

إن مسيرة تمكين المرأة هى رحلة مستمرة لا تعرف خط النهاية. وبينما نحتفل اليوم بما تحقق من إنجازات غير مسبوقة، فإن أعيننا تتطلع إلى مستقبلٍ أكثر إشراقًا، مستقبل نرى فيه المرأة المصرية وقد وصلت إلى كامل تمكينها، وتم استغلال قدراتها وإمكانيتها على النحو الأمثل، وأصبحت شريكًا كاملا فى جميع جوانب الحياة، دون أى تمييزٍ أو عوائق. إن طموحى الشخصي، ورؤيتى التى أعمل من أجلها مع زملائى فى الأكاديمية، هى أن نصل إلى اليوم الذى لا نعود فيه بحاجةٍ إلى الحديث عن «تمكين المرأة»، لأنها ستكون مُمَكَّنة بالفعل، بحكم القانون والثقافة والممارسة اليومية. حلمنا أن تصبح قصص نجاح المرأة المصرية هى القاعدة وليس الاستثناء.

إننا فى الأكاديمية الوطنية للتدريب، نجدد العهد على مواصلة العمل الدءوب لدعم المرأة المصرية، وتوفير كل ما يلزمها من تدريب وتأهيل لتتبوأ المكانة التى تستحقها. سنستمر فى تطوير برامجنا، وتوسيع نطاق مبادراتنا، والبحث عن كل فرصة يمكن من خلالها أن نطلق طاقات المرأة المصرية الكامنة، ليس فقط من أجلها، بل من أجل مستقبل وطننا بأكمله. إننا نخطط لإطلاق المزيد من البرامج المتخصصة التى تركز على مجالات المستقبل، مثل التحول الرقمى والذكاء الاصطناعى والاقتصاد الأخضر، لضمان أن تكون المرأة المصرية فى طليعة التطورات العالمية.

وختامًا، فى هذا اليوم المميز، أتوجه برسالة من القلب إلى كل امرأةٍ مصرية: أنتِ لستِ نصفَ المجتمع، بل أنتِ المجتمعُ كلُّه. أنتِ صانعة الأجيال، ومصدر الإلهام، ورمز الصمود. أنتِ «ضمير الوطن» وقوته الدافعة نحو مستقبلٍ واعدٍ ومشرق. فكونى دائمًا فخورةً بنفسك، وبما تقدمينه لوطنك وأسرتك ومجتمعك، واعلمى أن مساهمتك، مهما بدت صغيرة فى عينيكِ، هى لبنةٌ أساسيةٌ فى صرح هذا الوطن العظيم.

كل عام وأنتِ بخير وقوة وسلام.

أم كلثوم

كوكب الشرق وأشهر مطربة عربية

٣١ ديسمبر ١٨٩٨ - ٣ فبراير ١٩٧٥

واحدة من أبرز الرائدات المصريات فى عالم الغناء العربي، حيث أحدثت ثورة فنية غيرت مفهوم الموسيقى، بدأت مسيرتها فى الطفولة مع والدها، ثم برزت فى عشرينيات القرن الماضى بأسطوانات ناجحة، محققة مبيعات قياسية ومنافسة كبار المطربين. تعاونت مع شعراء مثل أحمد شوقى وملحنين كرياض السنباطي، منتجة روائع ك»الأطلال» التى اختارتها «لوموند» ضمن أفضل ١٠٠ عمل فنى بالقرن العشرين.

الوطن لا يعطى بالكلام بل
بالوفاء والعمل من أجله

أم كلثوم

إنجى أفلاطون

فنانة تشكيلية مصرية بارزة ومناضلة سياسية

١٦ أبريل ١٩٢٤ - ١٧ أبريل ١٩٨٩

من رائدات الفن التشكيلى الحديث، جمعت بين الإبداع الفنى والنضال السياسى والاجتماعي. بدأت مسيرتها ضمن تيار السريالية ثم انتقلت إلى الواقعية الاجتماعية، لتُجسّد فى أعمالها حياة الفلاحين والعمال والنساء المكافحات، فصار فنها شهادة بصرية على معاناة الطبقات الشعبية. انخرطت فى الحركة الوطنية، وواصلت رسالتها الفنية بوصفها أداة تنوير، ورسخت مكانتها كأحد رموز الفن الملتزم فى مصر.

الفن المصرى
ليس فى عزلة مطلقا

إنجى أفلاطون

لقاء الرئيس السيسى بسيدات مصر بمناسبة يوم المرأة المصرية- مارس ٢٠٢٥

عقد من التمكين... وبداية مرحلة جديدة للمرأة المصرية وطنيًّا ودوليًّا

د. ياسمين موسى
■ مستشار وزير الخارجية للشئون القانونية
ممثلة مصر أمام محكمة العدل الدولية

شهدت مصر خلال العقد الأخير إنجازات بارزة فى مجال تمكين المرأة، امتدت لتتخطى الإطار النظرى لتشمل ترسيخ حضورها الفاعل فى مختلف المجالات، وتعزيز دورها كشريك رئيسى فى عملية صنع القرار على المستوى الوطني، بل وعلى المستوى الدولي، وهى الإنجازات التى تحققت بفضل الرؤية الحكيمة للقيادة السياسية، والتى تمثلت فى إعلان فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٧ «عام المرأة المصرية»، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، لتكون الإطار العام الحاكم لكافة مؤسسات الدولة فيما يتعلق بملف تمكين المرأة وذلك من خلال أربعة محاور عمل متكاملة وهي؛ التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية، والتى تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يعزز دورها كشريك رئيسي فى عملية التنمية.

وقد نجحت مصر فى تحويل الرؤى والمبادرات وما تضمنته الاستراتيجية من أهدافٍ إلى واقعٍ ملموسٍ وسياساتٍ مؤسسيةٍ مُستدامةٍ انعكست على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة داخل دوائر صنع القرار سواء على المستوى التشريعى أو التنفيذى أو القضائي، فقد شهدت هذه المرحلة توسعًا غير مسبوق فى تمثيل المرأة داخل البرلمان بغرفتيه (مجلسى النواب والشيوخ) والمناصب التنفيذية العليا، وزيادة عدد الوزيرات ونائبات الوزراء والمحافظين، بما يعكس إرادةً سياسيةً صادقةً لتمكين الكفاءات النسائية فى كافة دوائر التأثير وصنع السياسات.

ولعل من أبرز المكتسبات التى حققتها المرأة المصرية تعزيز دورها فى السلك القضائي، حيث كفل دستور ٢٠١٤ للمرأة المصرية لأول مرة فى تاريخها «حق تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة، وتعيينها فى الجهات والهيئات القضائية دون تمييز». وقد شهدت الساحة الوطنية - تحت قيادةٍ حكيمةٍ ورؤيةٍ سياسيةٍ واعيةٍ وثابتة - وصول عددٍ القاضيات فى مصر لحوالى ٤٠٠٠ قاضية فى مختلف الهيئات القضائية، بما فى ذلك ثلاث قاضياتٍ فى المحكمة الدستورية العليا - أعلى جهاز قضائى فى مصر - كما تولت المرأة المصرية أدوارًا قضائيةً مهمةً أخرى ومنها أول رئيسة لمحكمة اقتصادية، وأول رئيسة لمحكمة جنايات، ورئاسة إحدى دوائر محكمة النقض المصرية، وفى عام ٢٠٢٣ ترافعت أول مدعية عامة مصرية فى قضيةٍ جنائية.

ويعد اعتماد فخامة السيد رئيس الجمهورية حركة التعيينات الجديدة بمجلس الدولة - والتى بموجبها ولأول مرة تم تعيين ٤٨ قاضيةً من السيدات - خطوةً تاريخيةً نحو تمكين المرأة وتعزيز دورها فى السلك القضائي، الأمر الذى سيكون له بالغُ الأثر فى الارتقاء بأوضاع المرأة من الناحية القانونية سواءً من خلال زيادة تمثيلها أو من حيث تعديل القوانين وتنفيذ أحكام القانون ذات الصلة، بما يؤكد كفاءتها وقدرتها على الإسهام فى ترسيخ العدالة وسيادة القانون، وهو إنجازٌ يتزامن مع قرب موعد الاحتفال باليوم الدولى للقاضيات الموافق ١٠ مارس من كل عام.

> **نجحت مصر فى تحويل الرؤى والمبادرات وما تضمنته الاستراتيجية من أهدافٍ إلى واقعٍ ملموسٍ وسياساتٍ مؤسسيةٍ مُستدامةٍ انعكست على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة داخل دوائر صنع القرار**

ويعد هذا الإنجاز الهام نقطةً محوريةً فى تمكين المرأة المصرية وضمان حقوقها فى المجال العام، حيث كان تمثيل المرأة المصرية فى المنظومة القضائية حلمًا يراودها منذ أن ترافعت أول سيدة أمام

د. ياسمين موسى أثناء مرافعة مصر فى محكمة العدل الدولية بشأن الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية - لاهاى ٢٠٢٤

القضاء الوطنى فى الخمسينيات من القرن الماضي، ويعد تكليلًا للسجل الحافل لإنجازات المرأة المصرية، ويبرهن على نجاحها فى كافة المناصب التى تتولاها، وقدرتها على تحمّل أعباء العمل القضائى بمختلف صوره، اتساقًا مع البنية القانونية المصرية التى لا تميّز بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات العامة.

ولمصر قصصُ نجاح ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على المستوى الدولى وفى مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، فقد كسرت مصر الحاجز الزجاجى على المستوى الدولى عندما أصبحت الوزيرة الدكتورة/ غادة والى أولَ سيدةٍ تتولى منصب المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة فى فيينا، وهو المنصب المتعلق بملفات شديدة الحساسية مثل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، وكذا تعيين الدكتورة الوزيرة/ ياسمين فؤاد أمينة تنفيذية جديدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بما يعكس الثقة الدولية فى الكفاءات النسائية المصرية وقدرتها على إدارة ملفات فنية دولية معقدة.

ولم يكن هذا الحضور الدولى استثناءً، بل كان امتدادًا لمسارٍ زخر بالعديد من القامات الدبلوماسية النسائية، فقد قادت الوزيرة/ فايزة أبو النجا العديد من المفاوضات الدولية الشاقة كما كانت أول سيدة تتولى منصب وزيرة الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولي، بالإضافة إلى توليها منصب مستشارة الأمن القومي، وشغلت الوزيرة/ ميرفت التلاوى منصب وكيل السكرتير العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وتولت كذلك رئاسة لجنة الصحة فى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة الذى عُقد فى بكين عام ١٩٩٥. وشاركت العديد من القيادات النسائية فى اللجان التعاقدية لمختلف اتفاقيات حقوق الإنسان ومنهن الوزيرة/ مشيرة خطاب، والوزيرة الدكتورة/ مايا مرسي، والسفيرة/ نائلة جبر، والسفيرة/ وفاء بسيم، والسفيرة/ ندى دراز. بالإضافة إلى ما تقدم، تعد مصر من الدول الرئيسية المساهمة بعناصرَ نسائيةٍ فى عمليات حفظ وبناء السلام بمختلف مناطق النزاع حول العالم، بما يؤكد دور المرأة المصرية فى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

> **طموح المرأة المصرية لا يقف عند هذا الحد، ولكنه طموحٌ مستمرٌ وممتد، يتطلع إلى آفاقٍ أرحبَ من الريادة والمشاركة والتأثير، مستندًا إلى ما تحقق من مكتسبات. فقد أثبتت المرأة المصرية أنها قادرةٌ على التعامل مع الملفات الوطنية والدولية بكفاءةٍ واقتدار**

ولقد شكّل ما تقدم خطواتٍ ثابتةً على مسيرة تعزيز مشاركة المرأة المصرية على المستوى الدولي، بما مهد لاختراقها ساحاتِ القضاء الدولى أيضًا، الذى كان حتى وقتٍ قريب واحدًا من أبرز المجالات التى استمرت حكرًا على الرجال، والتى طالما سعت المرأة للوصول إليها لاستثمار كفاءتها وإمكاناتها فى دعم سيادة القانون، وترسيخ الاستقرار والسلام على الصعيد الدولي. وقد جاءت مشاركة المرأة المصرية فى المحافل القضائية الدولية لتحطم كافة الأنظار النمطية المغلوطة عن دور المرأة ومكانتها فى الدول والمجتمعات العربية والإسلامية، ولتثبت أن تمكين المرأة ليس حكرًا على نموذجٍ بعينه أو حصرًا على الدول الغربية، بل هو خيارٌ سياديٌ وثمرةُ إرادةٍ سياسيةٍ واعيةٍ ورؤيةٌ مؤسسيةٌ تؤمن بالكفاءة معيارًا وحيدًا لتولى المسئولية.

د. فايزة أبو النجا

د. غادة والي

د. ياسمين فؤاد

وفى هذا السياق، شرفت بتكليف الدولة المصرية لشخصى كأول سيدة لتمثيلها للمرة الأولى أمام محكمة العدل الدولية عام ٢٠٢٤ كخطوةٍ غير مسبوقةٍ فى مسيرة تمكين المرأة على مستوى القضاء الدولى، اتساقًا مع القرارات الدولية الصادرة فى هذا الشأن، وذلك فى الرأى الاستشارى حول «الآثار القانونية الناشئة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك القدس الشرقية»، والذى شهد لأول مرة صدور قرارٍ عن أعلى جهازٍ قضائيٍ فى العالم بإدانة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، وجرائم الضم، والاستيلاء على الأراضى بالقوة، والاستيطان، والفصل العنصري، مع المطالبة بانسحاب إسرائيل من تلك الأراضي.

إضافةً لما تقدم، فإن هذا التكليف بتمثل مصر فى رأيين استشاريين بارزين آخرين - الأول حول التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال، والثانى حول تفسير اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية، إلى جانب إعداد مذكرات الدولة المصرية أمام المحكمة الدولية لقانون البحار- قد عكس الثقة الكبيرة للدولة فى كفاءاتها القانونية النسائية، وقدرتها على الدفاع عن الحقوق الوطنية والدولية أمام أعلى المؤسسات القضائية العالمية.

كما جاء تعيينى كأولِ سيدةٍ مصريةٍ فى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولى فى لاهاي كخطوةٍ تاريخيةٍ أخرى عكست التقدير الوطنى والدولى للكفاءات المصرية النسائية. ويأتى ذلك فى الوقت الذى لا يزال فيه تمثيل المرأة فى المؤسسات القضائية الدولية محدودًا، سواء كقاضياتٍ أو محكمات، أو كممثلاتٍ لدولهن فى المرافعات، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة السيدات فى المحكمة الدائمة للتحكيم لا تتجاوز ١٥٪ من إجمالى أعضائها، بما يُبرز أهمية ما اتخذته مصر من خطواتٍ فعليةٍ وملموسةٍ لضمان تمثيل المرأة فى أعلى المؤسسات القضائية والتحكيمية الدولية، ويكشُف تقاعس أغلب دول العالم - بما فيها تلك التى تتشدق بحقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل - لسد الفجوة الواضحة فى واقع التمثيل الفعلى للنساء فى المناصب القضائية والتحكيمية الدولية.

وقد قدمت مصر من خلال هذه الخطوة نموذجًا عمليًا يتجاوز الرمزية ليصبح مثالًا للتمكين الفعليّ وليكسر كافة الحواجز التقليدية، وليمهد الطريق لأن تكون مصر أول دولة عربية وإسلامية ترشح سيدة للانضمام لعضوية محكمة العدل الدولية، أعلى جهاز قضائى فى العالم، لتسجّل بذلك حضورها التاريخى كرائدة لتمكين المرأة فى أعلى الهيئات القضائية الدولية. وما ذلك إلا امتدادٌ طبيعيٌ لمسيرة مصر الرائدة في تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

> **كان تكليف مصر لسيدة لتمثيلها للمرة الأولى أمام محكمة العدل الدولية عام ٢٠٢٤ خطوةً غير مسبوقةٍ فى مسيرة تمكين المرأة على مستوى القضاء الدولى**

ختامًا، تُظهر مسيرة تمكين المرأة فى مصر خلال العقد الماضي تحولًا حقيقيًا ومستدامًا إلى سياساتٍ مؤسسيةٍ راسخةٍ تعزز دور المرأة كشريكٍ فاعلٍ فى الحياة العامة والقضاء وصنع القرار على المستويين الوطنى والدولي. ومع كل هذه الإنجازات المتراكمة، فإن طموح المرأة المصرية لا يقف عند هذا الحد، ولكنه طموحٌ مستمرٌ وممتدٌ، يتطلع إلى آفاقٍ أرحبَ من الريادة والمشاركة والتأثير، مستندًا إلى ما تحقق من مكتسبات. فقد أثبتت المرأة المصرية أنها قادرةٌ على التعامل مع الملفات الوطنية والدولية بكفاءةٍ واقتدار، وتحمل المسئوليات فى أعلى المواقع القضائية والتنفيذية والدبلوماسية، مجسدةً بذلك رؤية القيادة السياسية فى دمج الكفاءات النسائية ضمن مراكز التأثير وصنع السياسات، ومؤكدةً أن تمكين المرأة فى مصر ليس شعارًا، بل واقعٌ ملموسٌ، ونموذجٌ يحتذى به على الصعيدين الإقليمى والدولي.

تمكين المرأة الفلسطينية من البقاء إلى صناعة الصمود

رنا صلاح الدين
■ رئيس وحدة النوع الاجتماعى وحقوق الانسان - هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

فى السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٩، عُقد أول مؤتمر نسوى فلسطيني، فى ذلك الوقت برز حضور المرأة الفلسطينية فى المشهد السياسي، رافضةً الانتداب البريطانى وسياساته الاستعمارية، ولم يكن هذا الحدث مجرد محطة عابرة بل شكّل لحظة مبكرة فى مسار نضال المرأة الفلسطينية ومشاركتها فى الشأن العام ومن هنا اكتسب هذا التاريخ رمزيته، ليعُتمد لاحقًا يومًا وطنيًا للمرأة الفلسطينية، ويتكامل مع الثامن من آذار «اليوم العالمى للمرأة» للتأكيد على أن ريادة المرأة الفلسطينية وحراكها فى المجال العام سبق المصطلحات المعاصرة حول المساواة والتمكين.

وهنا يطرح الواقع سؤالًا مهمًا: هل يكفى قياس تمكين الفلسطينيات عبر المؤشرات والأرقام ونسب التمثيل؟ أم أن جوهر التمكين يتجلى فى القدرة على البقاء والصمود، وفى الاستمرار بالفعل العام رغم القيود؟

تشير الأدبيات الدولية إلى تمكين المرأة بوصفه مسارًا يهدف إلى تعزيز الثقة بالذات وتطوير القدرات المعرفية والمهنية. ويقوم هذا المسار أيضًا على رفع الوعى بالحقوق القانونية والوسائل التى تتيح الوصول إليها. ويتجلى التمكين فى بُعدين متكاملين: يتمثل البعد الأول فى القدرة على اتخاذ القرار وإدارة الحياة على المستوى الفردي. أما البعد الثانى فيتجسد فى توسيع فرص المشاركة وإحداث أثر فى المجال العام.

وقد اكتسب مفهوم التمكين زخمه منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، خصوصًا فى سياق المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا المرأة والتنمية، ومنذ ذلك الحين استقرّ فى الأدبيات بوصفه إطارًا متعدد الأبعاد يتداخل مع مقاربات مختلفة منها القانونية والاجتماعية والسياسية والإدارية. وتختلف تطبيقاته تبعًا للخصائص الاجتماعية والثقافية والجغرافية لكل مجتمع.

بينما فى فلسطين يكتسب المصطلح أبعادًا مغايرة فى ظل واقع استعمارى يُبقى المجال العام فى حالة من التغيير القسريّ والمستمر، فارضًا على المرأة الفلسطينية معركةً مزدوجة: فهى تسعى للمشاركة فى بيئة اجتماعية معقدة وفى الوقت نفسه تقاوم واقعًا استعماريًا يسعى لتقويض ممنهج للركائز المادية والاجتماعية التى يقوم عليها المجتمع وهنا يتجاوز السؤال حدوده التقليدية حول كيف نشارك؟ ليمتد ويصبح: كيف نحمى شروط البقاء التى تتيح لنا المشاركة أصلًا؟

> **تبرز أولويات استراتيجية لتعزيز تمكين المرأة؛ تبدأ بتعزيز الإسناد النفسي والاجتماعيّ والوعى الحقوقيّ وتقدير دور المرأة فى تنمية المجتمع، وترسيخ التمكين كثقافة مجتمعية من خلال المؤسسات التعليمية والمؤسسات المناصرة للمرأة**

ضمن هذا السياق التحليلي، يبرز مفهوم الصمود بوصفه المحدد الأساسيّ لتجربة المجتمع ككل. حيث يتكامل المستويان المجتمعى والفردي، فعلى المستوى المجتمعي، يتحدد الصمود فى القدرة على امتصاص الصدمات، وتطويع الأزمات، واستعادة التوازن عبر متانة الروابط الاجتماعية والمؤسسية. وبصورة متكاملة يبرز مستوى الصمود الفرديّ بقدرته على مواجهة الضغوط والتعافى منها مستندًا إلى فاعلية الذات والروح التفاؤلية التى لا ترى فى التعثر نهايةً بل فرصةً للتعلم.

> **لم تكن المرأة بمنأى عن الاستهداف؛ فهى المعتقلة وهى الحاضنة لعوائل الشهداء والأسرى، وهى العاملة التى تواجه انكماشًا حادا فى فرص العمل. وفى خضّم هذا كله، تضاعف دورها فى الرعاية العاطفية والمادية؛ حيث أصبحت إدارة عدم اليقين والقلق على مستقبل الأبناء جزءًا لا يتجزأ من ممارستها اليومية للصمود**

يعد الصمود المحرك الأساسى للمجتمع الفلسطينى ويتجاوز الأطر التقليدية للتكيف مع الأزمات العارضة كما لا يمكن اختزاله فى مفهوم «المرونة النفسية» البسيطة ليكوّن استراتيجيةً وجودية لمواجهة سياسات التفتيت والتهجير الممنهجة، تتجلى فى حماية الكرامة والهوية والوجود على الأرض وإعادة تنظيم الحياة يوميًا رغم الحصار والندرة بما يعزز الاستمرار ويحفظ مقومات البقاء.

وبالرغم من مركزية خطاب الصمود، إلا أنه من الضرورى أن نقف وقفةً نقديةً حذرةً تجاه الدعوة إلى أسطرة الصمود الذى برز خلال الحرب الأخيرة على غزة، وفى هذا السياق يميل البعض لتصوير المرأة ككائن يمتلك قدرةً غير محدودة على الاحتمال. وهنا تكمن الخطورة فى أنه قد يتحول هذا الخطاب إلي عبءٍ أخلاقيٍّ يحاكم الضحية على إنسانيتها أو ضعفها، بدلًا من إدانة من تسبب فى معاناتها.

لذا يصبح التمييز بين الصمود كخيارٍ واعٍ للمقاومة وبين استخدامه كغطاءٍ لتجميل المأساة أو التهرب من المساءلة ضروريًا؛ إذ يتضح لنا أن المقصود بالتمكين من أجل الصمود ليس مطالبة المرأة بتحمل أكبر، المسألة أعمق من ذلك، إنها قدرةٌ مزدوجة: قدرةٌ داخليةٌ تحمى توازنها النفسى من التآكل، وقدرةٌ خارجيةٌ تفتح لها هامشًا للفعل العام رغم القيود، وبذلك ينتقل دور المرأة من إدارة الأعباء إلى إعادة ترتيب الحياة وصون تماسك الأسرة التى تتحول فى سياق الصمود إلى مساحةٍ لإعادة إنتاج الهوية، فتغدو المرأة ناقلةً للذاكرة الجمعية وحارسةً للبنية المعنوية للمجتمع.

فالصمود لا يكتمل إلا بتمكينٍ حقيقيٍّ يمنحها أدوات الفعل، إذ بدونه قد يتحول الصمود إلى مجرد تحملٍ قسريٍّ للألم يفتقر لفرص التغيير. وعليه، فإن تمكين المرأة ليس ترفًا مؤسسيًا بل الشرط الذى يحوّل الصمود من رد فعلٍ اضطراريٍّ إلى فعلٍ واعٍ ومنظمٍ وقابلٍ للاستمرار وهو الاختبار الذى تعيشه المرأة اليوم، حين تضيق ظروف العيش فى كل من الضفة وغزة.

> **التمييز بين الصمود كخيارٍ واعٍ للمقاومة وبين استخدامه كغطاءٍ لتجميل المأساة أو التهرب من المساءلة أمرًا ضروريًا؛ إذ يتضح لنا أن المقصود بالتمكين من أجل الصمود ليس مطالبة المرأة بتحمل أكبر**

لقد خلف العدوان

الإسرائيلى الأخير واقعًا إنسانيًا كارثيًا بما أنتجه من تداعياتٍ مباشرةٍ على النساء والفتيات والفئات الأكثر هشاشة. حيث تشكل النساء والأطفال ما يقارب ٤٣٪ من الشهداء، وحوالى ٧٠٪ من الجرحى، والذى يكشف حجم الأثر العميق للحرب على النسيج الاجتماعي. فقد أفرزت الحرب ارتفاعًا فى عدد الأسر التى تعيلها نساء على إثر فقدان المعيل أو عجزه، فتضاعفت أعباء الرعاية والإعالة فى ظل انهيارٍ للخدمات الأساسية، وفى خضم النزوح القسرى بات تأمين الماء والغذاء والمأوى والدواء عبئًا على عاتق النساء، وهنا لم يعد الدور الاجتماعى خيارًا بل تحول إلى استراتيجية بقاءٍ فرَضها واقعٌ شديدُ القسوة، أعاد صياغة معنى الصمود من تحملٍ للألم إلى إدارةٍ واعيةٍ للمأساة.

بينما تختلف حدة المشهد فى الضفة الغربية عن غزة، إلا أن المرحلة التى تلت أكتوبر ٢٠٢٣ فرضت واقعًا متصاعدًا يتسم بالتصعيد العسكريّ والاقتحامات وحملات الاعتقال وتقييد الحركة والضغط الاقتصادى الذى تفاقم بفعل احتجاز أموال المقاصة وتراجع فرص العمل. فى هذا الواقع المضطرب لم تكن المرأة بمنأى عن الاستهداف؛ فهى المعتقلة وهى الحاضنة لعوائل الشهداء والأسرى، وهى العاملة التى تواجه انكماشًا حادًا فى فرص العمل. وفى خضم هذا كله، تضاعف دورها فى الرعاية العاطفية والمادية؛ حيث أصبحت إدارة عدم اليقين والقلق على مستقبل الأبناء جزءًا لا يتجزأ من ممارستها اليومية للصمود.

وأمام هذا الواقع المركب، يتجلى تمكين المرأة فى قدرتها على إدارة الأزمات وصون تماسك الأسرة، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار فى بيئة مضطربة؛ متجاوزًا بذلك حدود المؤشرات ونسب التمثيل والمشاركة الشكلية، ليغدو شرطًا للبقاء ذاته، وأداة لحماية الوجود والكرامة من خلال تطويع المتاح لمواجهة المفروض، غير أن هذه الفاعلية لم تنشأ من فراغ، بل تستند دعائمها إلى الحضور النسويّ المتراكم فى مؤسسات الدولة والمجتمع؛ إذ لولا تراكم حضورها فى الفضاء العام خلال العقود الأخيرة لما تمكنت المرأة من الإسهام بفاعلية فى هذه الأزمات اليوم.

تكشف البيانات الإحصائية الرسمية أن النساء يشكلن ٤٩٪ من المجتمع الفلسطينى وسجلت حضورًا نوعيًا فى المجال العام، ففى القطاع المدنى تبلغ نسبة المشاركة قرابة ٤٨٪، لكن هذا الحضور لا ينعكس بقوة فى مواقع صنع القرار. فتمثيل النساء فى المناصب العليا والوزارية ما زال محدودًا؛ إذ لا يتجاوز ١٤٪ وينخفض تواجدهن فى القطاع العسكرى إلى ٦٪، فى المقابل تظهر نسب مختلفة فى مجالات مختلفة إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء ٢٠٪ فى السلك الدبلوماسى وقرابة ١٩٪ فى القضاء و٢٧٪ فى النيابة العامة، بينما تصل إلى نحو ٣٦٪ فى هيئة مكافحة الفساد، وتشير هذه الأرقام إلى أن مشاركة النساء فى منظومة المساءلة وسيادة القانون آخذةٌ فى الاتساع، وإن كانت ما تزال بحاجة إلى تعزيزٍ أكبر.

أما اقتصاديًا فتبدو الفجوة أكثرَ وضوحًا؛ إذ تنخفض نسبة المشاركة فى القوى العاملة إلى ١٩٪ رغم ارتفاع مستويات التعليم للنساء. إن هذه الفجوة ماهى إلا نتاجُ اقتصادٍ وطنيٍّ منهك؛ إذ يصبح الاستقلال المالى – بوصفه ركيزة التمكين الاقتصادى – مسارًا معقدًا، ويظل رهينةً لتعافى البنية الاقتصادية الوطنية.

إن هذا كله يضعنا أمام حقيقة أن مسئوليات النساء فى الميدان تتسع بوتيرةٍ أسرع من توسع نفوذهن المؤسسي، ومن ثمَّ لا يُفهم التمكين فى السياق الفلسطينى على أنه انتقالٌ خطيٌّ من التهميش للمشاركة، بل كعملية متراكمة مرتبطة بالقدرة على توسيع هامش التأثير داخل حيزٍ عامٍّ مقيد. لذلك لا يمكن النظر إلى التمكين بوصفه احتفاءً موسميًا فقط، بل اعتباره التزامًا سياسيًا ومجتمعيًا يسعى إلى تحويل حضور المرأة إلى أثرٍ مؤسسيٍّ حقيقيّ.

> **يتجلى تمكين المرأة في قدرتها على إدارة الأزمات وصون تماسك الأسرة، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار فى بيئة مضطربة؛ متجاوزًا بذلك حدود المؤشرات ونسب التمثيل والمشاركة الشكلية، ليغدو شرطًا للبقاء ذاته، وأداة لحماية الوجود والكرامة من خلال تطويع المتاح لمواجهة المفروض**

وانطلاقًا من هذا الفهم تبرز أولويات استراتيجية لتعزيز تمكين المرأة؛ تبدأ بتعزيز الإسناد النفسيّ والاجتماعيّ والوعى الحقوقيّ وتقدير دور المرأة فى تنمية المجتمع، وترسيخ التمكين كثقافةٍ مجتمعيةٍ من خلال المؤسسات التعليمية والمؤسسات المناصرة للمرأة، إلى جانب تفكيك الموروثات الثقافية السلبية تجاه المرأة عبر توظيف الإعلام والمناهج التعليمية لدعم القيم المرتبطة بالعدالة والمساواة. كما يتطلب الأمر التمكين الاقتصاديّ عبر تشجيع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاصّ والمدنيّ على إدماج النساء فى منظومة العمل، ورفع نسب مشاركة المرأة فى جميع المستويات الانتخابية ومواقع صنع القرار عبر الاستمرار فى تعديل النصوص القانونية بما يضمن نسبة تمثيل تعكس الريادة التاريخية للمرأة الفلسطينية. ويظل إدماج منظور النوع الاجتماعى فى التخطيط والموازنات والسياسات العامة شرطًا حاكمًا؛ ليس بوصفه إضافةً شكلية، بل باعتباره معيارًا للحكم الرشيد يضمن استدامة المشاركة.

وهنا تبرز تجربة هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية كنموذجٍ عمليٍّ لهذا الطرح. حيث عملت على تبنى سياساتٍ مراعيةٍ للنوع الاجتماعيّ، وتوفير آلياتٍ آمنةٍ وسريةٍ للشكاوى تستجيب لاحتياجات النساء. وقد طورت أيضًا مؤشرات قابلة للقياس تعزز الشفافية والعدالة. وتؤكد هذه التجربة أن الصمود، حين يستند إلى تمكينٍ فعليٍّ تدعمه سياسات واضحة، يصبح أكثر قدرةً على الاستمرار.

وفى الثامن من آذار، لم يعد السؤال متمحورًا حول ما إذا كانت المرأة الفلسطينية قادرةً على الفعل، فقد حسمت الميادين والتاريخ هذا الجدل، بل يكمن التحدى اليوم فيما إذا كانت مؤسساتنا قادرةً على حماية هذا الفعل من الإقصاء والتهميش. إن العدالة الجندرية ليست شأنًا نسويًا معزولًا بل هى مسئولية الجميع؛ الدولة والمجتمع، وجوهر أى مشروع وطنى يسعى إلى مستقبلٍ أكثرَ إنصافًا وصلابة.

الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة

«من هنا نبدأ عصراً جديداً»

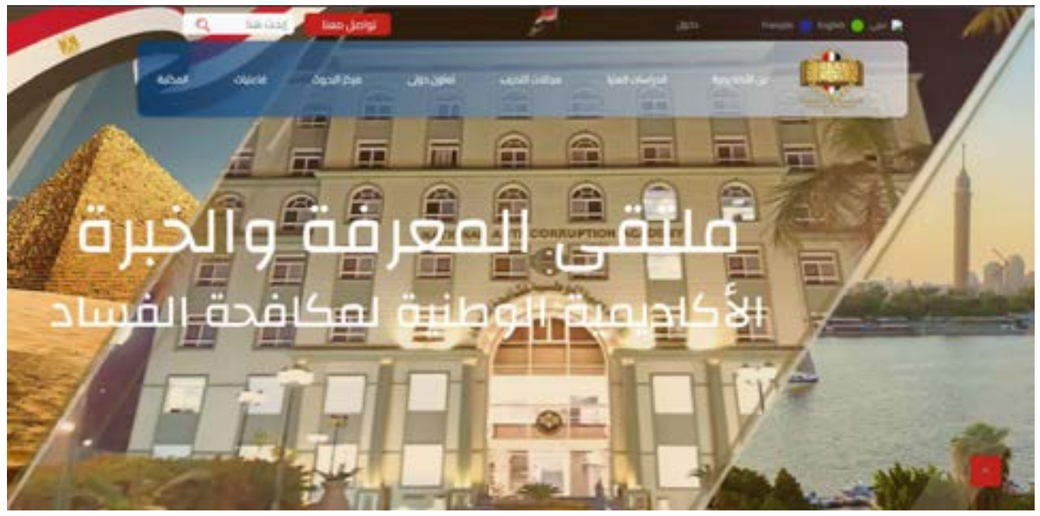

الالتزام بالتميز

COMMITTED TO EXCELLENCE

للتواصل مع مسئولى الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:
يراجع موقع الأكاديمية الإلكترونى

academy.aca.gov.eg

للتواصل مع الأكاديمية عبر البريد الإلكترونى:

eaca@aca.gov.eg

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكترونى:

Damir_alwatan@aca.gov.eg

مصر دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

للتواصل مع هيئة الرقابة الإدارية

موقع الهيئة الإلكترونى:

www.aca.gov.eg

للتواصل مع مسئولى الهيئة بالمقر الرئيسى أو المقار الفرعية:
يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الاتصال على الخط الساخن رقم:

16100

البريد المصرى / التلغراف

صفحة الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعى:

facebook/ACAEGYPT

فاكس المقر الرئيسى للهيئة:

٠٢٢٢٩١٥٤٠٣

فاكسات المقار الإقليمية بمكاتب الهيئة بالمحافظات : يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الحاصلة على
تقييم
المجلس
الأعلى
للجامعات

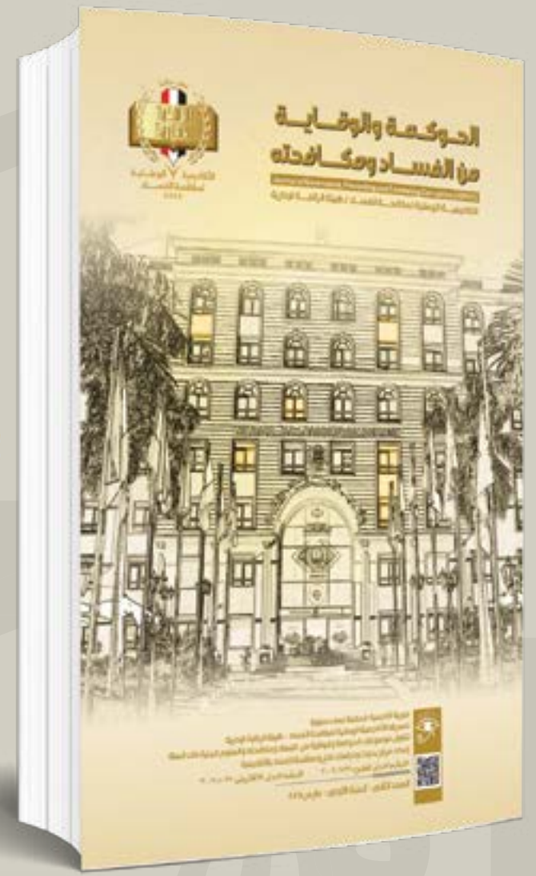

دورية الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته
JGPCC

هى دورية علمية مُحكمة تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والحاصلة على تقييم ٧/٧ من المجلس الأعلى للجامعات، والمدرجة ضمن دليل الإصدارات عالية الجودة ذات الوصول المفتوح (DOAJ) وتهدف الدورية إلى نشر الأوراق البحثية المتخصصة فى مجالات (الوقاية من الفساد وسبل مكافحته، الإدارة، القانون، الاقتصاد، العلوم البينية المتعلقة بالحوكمة والتصدى للفساد)

رسالة الدورية

الإسهام التنويرى والمعرفى كمنبر للنشر العلمى الموضوعى وكمنارة للبحث العلمى الأكاديمى الواقعى والمتجدد للباحثين على المستوى الوطنى والإقليمى والقارى والدولى والتى تتناول قضايا الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته والعلوم ذات الصلة باستخدام المناهج البحثية الداعمة لتطوير أساليب التفكير والتحليل للوصول إلى نتائج ذات فروض واضحة قابلة للتنفيذ.

مصر - دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد
CRSPCC